



يا صاحب القبة البيضاء في النجف  
مَنْ زَارَ قَبْرَكَ وَاسْتَشْفَى لَدَيْكَ شُفِي  
زوروا أبا الحسن الهادي لَعَلَّكُمْ  
تُحْظَوْنَ بِالْأَجْرِ وَالْإِقْبَالِ وَالزُّلْفِ  
زوروا لِمَنْ تُسْمَعُ التَّجْوَى لَدَيْهِ فَمَنْ  
يَزُرُهُ بِالْقَبْرِ مَلْهُوفاً لَدَيْهِ كُفِي  
إِذَا وَصَلَ فَأَحْرِمَ قَبْلَ تَدْخُلِهِ  
مُلَيَّياً وَاسِعاً سَعياً حَوْلَهُ وَطُفٍ  
حَتَّى إِذَا طُفَّتْ سَبْعاً حَوْلَ قَبْتِهِ  
تَأْمَلُ الْبَابَ تَلْقَى وَجْهَهُ فَقِفِ  
وَقُلْ سَلَامٌ مِنْ اللَّهِ السَّلَامِ عَلَى  
أَهْلِ السَّلَامِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ وَالشَّرَفِ



# مركز دراسات المرأة

## Woman's Studies Center

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ  
دَائِرَةِ الْبَحْثِ وَالدرَاسَاتِ فِي دِيْوَانِ الْوَقْفِ الشَّيْخِيِّ

وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجيات لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١





وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

المشرف العام

عمار موسى طاهر الموسوي  
مدير عام دائرة البحوث والدراسات



الترجمة

أ. م. د. رافد سامي مجيد  
التخصص / لغة إنكليزية  
جامعة الإمام الصادق (عليه السلام) كلية الآداب

المدقق اللغوي

أ. م. د. علي عبد الوهاب عباس  
التخصص / اللغة والنحو  
الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية

رئيس التحرير

أ. د. سامي حمود الحاج جاسم  
التخصص/ تاريخ إسلامي  
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير

حسين علي محمد حسن  
التخصص / لغة عربية وآدابها  
دائرة البحوث والدراسات/ ديوان الوقف الشيعي

هيئة التحرير

أ. د. علي عبد كنو  
التخصص / علوم قرآن / تفسير  
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية  
أ. د. علي عطية شرقي  
التخصص / تاريخ إسلامي  
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد  
أ. م. د. عقيل عباس الريكان  
التخصص / علوم قرآن تفسير  
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية  
أ. م. د. أحمد عبد خضير  
التخصص / فلسفة

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

أ. م. د. نوزاد صفر بخش

التخصص / أصول الدين

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

أ. م. د. طارق عودة مري

التخصص / تاريخ إسلامي

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

هيئة التحرير من خارج العراق

أ. د. مها خير بك ناصر

الجامعة اللبنانية / لبنان / لغة عربية .. لغة

أ. د. محمد خاقاني

جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية .. لغة

أ. د. خولة خمري

جامعة محمد الشريف / الجزائر / حضارة وأديان .. أديان

أ. د. نور الدين أبو لحية

جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر

علوم قرآن / تفسير

وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

العنوان الموقعي

مجلة القبة البيضاء  
جمهورية العراق  
بغداد / باب المعظم  
مقابل وزارة الصحة  
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN3005\_5830

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق (١١٢٧)

لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني

إيميل

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

IRAQI

Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي  
(3005-5830)

## دليل المؤلف .....

- ١- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ٢- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:  
أ. عنوان البحث باللغة العربية.  
ب. اسم الباحث باللغة العربية، ودرجته العلمية وشهادته.  
ت. بريد الباحث الإلكتروني.  
ث. ملخصان: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية.  
ج. تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
- ٣- أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُرَوَّد هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانها من البحث، على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.
- ٤- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA
- ٦- أن يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة البالغة (٧٥,٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية.
- ٧- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- ٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:  
أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.  
ب. اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦) والملخصات (١٢)  
أما فقرات البحث الأخرى، فبحجم (١٤).
- ٩- أن تكون هوامش البحث بالنظام الإلكتروني (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
- ١٠- تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم، والمسافة بين الأسطر (١).
- ١١- في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الإلكتروني المتوافر على شبكة الانترنت.
- ١٢- يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.
- ١٣- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه وموافقة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.
- ١٤- لا يحق للباحث المطالبة بمطالبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
- ١٥- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.
- ١٦- تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
- ١٧- يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء ليبيان صلاحيته للنشر.
- ١٨- يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
- ١٩- يحصل الباحث على مسئل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
- ٢٠- تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
- ٢١- ترسل البحوث إلى مقر المجلة - دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد - باب المعظم )  
أو البريد الإلكتروني: (hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة
- ٢٢- لا تلزم المجلة بنشر البحوث التي تُخلّ بشروط من هذه الشروط.



محتوى: وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجيات تنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

| ص   | عنوان البحث                                                                                                                  | اسم المؤلف واللقب العلمي                                                         | ت  |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|----|
| ١٤  | حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة                                                                                        | أ. د. محمد حسين علوان                                                            | ١  |
| ٤٠  | التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي أفضل للمرأة رؤية في الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد                              | أ. د. منى جلال عواد                                                              | ٢  |
| ٥٤  | المرأة وقوة الكلمة: استراتيجيات مقاومة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي                                                        | أ. د. عذراء إسماعيل زيدان                                                        | ٣  |
| ٦٦  | الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي                                                              | أ. د. سميرة حسن عطية<br>أ. م. د. غصون مظهر حسين<br>أ. م. د. ملياء حسين           | ٤  |
| ٧٦  | الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعيلها وسبل تعزيزها في المجتمع                                              | أ. م. د. صبا حسين                                                                | ٥  |
| ٨٤  | تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا Covid-19                                                           | أ. م. د. مفيد حامد الجميلي<br>م. م. ساجا عبد الرضا كاظم                          | ٦  |
| ١٠٤ | المساواة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ | أ. م. د. خالد كاظم عودة<br>م. د. أكرم حيوي طعمه                                  | ٧  |
| ١١٢ | دور المرأة العراقية في تعزيز الهوية الوطنية                                                                                  | أ. م. د. زينب عبدالمهدي نعمة                                                     | ٨  |
| ١٢٤ | المرأة في أجندة التنمية المستدامة Z ٢٠٣٠                                                                                     | أ. م. د. سنان صلاح رشيد                                                          | ٩  |
| ١٣٦ | تمكين المرأة وتعزيز القيادة السياسية ودورها في صنع القرار السياسي                                                            | م. د. ايمان جواد عبد الكاظم<br>م. م. رغد حماد رجه                                | ١٠ |
| ١٤٦ | حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة                                                                                        | م. د. نبراس المعموري                                                             | ١١ |
| ١٦٤ | دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية                                                                                           | م. د. لارا حسن عبدالله                                                           | ١٢ |
| ١٨٠ | رؤى نظرية طاهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سوسولوجية                                                             | م. د. سمر دجاسم محمد الخرزجي<br>م. د. عادل حميدي<br>م. د. هيثم فيصل علي الأحياني | ١٣ |
| ١٩٠ | الابعد التاريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الاسلامي                                                              | أ. م. د. حسين صالح الربيعي                                                       | ١٤ |
| ٢٠٤ | دور المرأة العراقية في النهضة الثقافية والاجتماعية عبر العصور                                                                | م. م. زينب سلمان سبع                                                             | ١٥ |
| ٢١٤ | المرأة والعمل الانساني سلوك المساعدة في التبرع بالدم                                                                         | م. جولان حسين خليل                                                               | ١٦ |
| ٢٢٦ | التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها                                | م. م. ملي كريم خضير                                                              | ١٧ |
| ٢٤٠ | دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتمييزها في المجتمع                                                           | م. م. سلمى عبد الرحيم عبد الحسن                                                  | ١٨ |
| ٢٥٠ | حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة أممؤدجاً                                                                               | م. م. بنين سعد صافي                                                              | ١٩ |
| ٢٦٠ | أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والاجتماعية                                                        | م. م. ايمان عماد أحمد الفراجي<br>م. د. علي محمد محمود خلف                        | ٢٠ |
| ٢٦٦ | دور المراكز البحثية في دعم القضايا الاجتماعية                                                                                | م. م. زينب محمد خلف                                                              | ٢١ |
| ٢٨٠ | دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية                                                                           | م. م. زينب حسين شاكر                                                             | ٢٢ |
| ٢٩٠ | المعوقات الاجتماعية التي تواجه رائدات الأعمال والمهنة الحرة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)                                   | م. م. بيداء عبدالله الجيت                                                        | ٢٣ |
| ٣٠٢ | الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية دراسة استكشافية في مجالات السياسة الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية     | الباحثة: آية علي صبر                                                             | ٢٤ |
| ٣١٤ | التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي                                                    | م. م. مريم بشير حسن                                                              | ٢٥ |

وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



## بسم الله الرحمن الرحيم



أ.د. عذراء أسماعيل زيدان

جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة

تُعَدُّ مؤتمرات العلوم الإنسانية والاجتماعية محفل علمي لتبادل الافكار والرؤى حول توظيف العلوم الإنسانية لخدمة المجتمع وهذا جانب اعتمده المركز الريادي المتخصص في قضايا المرأة من خلال أقسامه العلمية المتخصصة قسم بناء وتمكين القدرات، وقسم السياسات والتشريعات، وقسم بحوث المجتمع الدولي إذ ينتج أبحاث تعالج قضايا المرأة حسب توجهات الأقسام العلمية والأحداث.

جاء المؤتمر ليتناول مفردة مهمة ألا وهي: «**الهوية الوطنية**» إذ تُعَدُّ

الهوية الوطنية للمرأة العراقية جزءاً أساسياً من «**الهوية الوطنية العراقية**» ككل، وتتجسد في دورها الفعال في بناء المجتمع والمساهمة في مختلف المجالات، مع الحفاظ على قيمها وتقاليدها الأصيلة.

أن دور المرأة في بناء الهوية الوطنية: تتمثل في:

• **التربية والتنشئة:** تلعب المرأة دوراً محورياً في تربية الأجيال القادمة وغرس قيم الانتماء للوطن وحبّه والاعتزاز بحويته

• **المشاركة في الحياة العامة:** تساهم المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز دورها في بناء مجتمع متماسك ومزدهر

• **الحفاظ على التراث والتقاليد:** تعتبر المرأة حارسة للهوية الوطنية من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الأصيلة ونقلها للأجيال القادمة.

• **التأثير في صنع القرار:** يجب إشراك المرأة في صنع القرار على جميع المستويات لضمان تمثيل فعال لمصالحها ومصالح المجتمع ككل.

**أثر الهوية الوطنية في بناء مجتمع قوي:**

• **الوحدة الوطنية:** تعتبر الهوية الوطنية أساساً للوحدة الوطنية والتلاحم بين مختلف مكونات المجتمع.

• **التنمية المستدامة:** تساهم الهوية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توحيد الجهود وتعزيز الانتماء للوطن.

• **الأمن والاستقرار:** تعتبر الهوية الوطنية عاملاً مهماً في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تعزيز قيم التعايش والتسامح.

إن تمكين المرأة العراقية وتعزيز دورها في المجتمع هو استثمار في بناء مجتمع قوي ومتماسك ومزدهر. إن تضافر جهود الجميع من أجل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة هو مسؤولية وطنية وأخلاقية.

وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

البيان الختامي

نحو استراتيجية لتنمية المرأة يضع توصيات لتحقيق تمكين المرأة من خلال دمج قضاياها في السياسات والخطط التنموية، وتفعيل التشريعات الوطنية لحقوقها، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في القوى العاملة ومواقع صنع القرار.

مكونات الاستراتيجية والتوصيات:

دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط:

- يجب أن يتم دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط التنموية الوطنية بشكل فعال وممنهج.  
تفعيل التشريعات الوطنية:

- يتطلب الأمر تفعيل التشريعات الوطنية التي تدعم حقوق المرأة ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.  
تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار:

- تشجيع على تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على كافة المستويات، بما في ذلك المستوى السياسي والإداري.

حماية المرأة من العنف:

- من الضروري سن تشريعات توفر المزيد من الحماية للمرأة ضد العنف، وفقاً لـ [Facebook].  
زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة:

- تهدف الاستراتيجية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتمهيد الطريق لمزيد من التمثيل في مختلف القطاعات.

الدعم الأممي:

- تلزم الأمم المتحدة بتقديم كل الدعم للمؤسسات العراقية لتعزيز حقوق المرأة والفتيات وضمان حمايتهن وتمكينهن والمساهمة في تشكيل مستقبل الأم



# مركز دراسات المرأة

## Woman's Studies Center

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



منهاج مؤتمر مركز دراسات المرأة  
"نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية"  
الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

رئيس الجلسة ا.م.د. لمياء عدنان عيد / جامعة الفلوجة

مقرر الجلسة : م.د. لارا حسن عبد الله

الافتتاح بقراءة سورة من القرآن الكريم

النشيد الوطني و قراءة سورة الفاتحة حداداً على ارواح شهدائنا الابرار

كلمة السيد رئيس جامعة بغداد الاستاذ الدكتور بهاء ابراهيم انصاف المحترم

كلمة السيدة مديرة المركز الاستاذ الدكتورة عذراء اسماعيل زيدان المحترمة

كلمة وزارة التربية

بدء جلسات المؤتمر ولكل باحث ١٠ دقائق

ا.د عذراء اسماعيل زيدان قوة الكلمة استراتيجيات مقارمة خطاب الكراهية في الفضاء

الرقمي جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة

ا.د محمد حسين علوان حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة جامعة القادسية/ كلية الآداب.

ا.د منى جلال عواد التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي افضل للمرأة جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

ا.د سميرة حسن عطيه الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي. الجامعة المستنصرية/ كلية التربية.

ا.م.د غصون مزهر حسين الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب.

ا.م.د لمياء حسين موله الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الصحافة.

ا.م.د حسين صالح الربيعي الأبعاد التاريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الإسلامي. كلية الإمام الكاظم "ع" / فرع بغداد.

ا.م.د زينب عبد المهدي نعمة المرأة ودورها في تعزيز الهوية الوطنية. جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية.

ا.م.د صبا حسين موله الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعيلها وسبل تعزيزها في المجتمع. جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.

ا.م.د سنان صلاح رشيد المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ / جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة

ا.م.د مؤيد حامد الجميلي تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا covid-19/ مركز أبحاث الطفولة.

م.م سجا عبد الرضا كاظم

ا.م.د خالد كاظم عودة المساهمة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩. /جامعة العين العراقية/ عميد كلية القانون.

م.د أكرم حياوي طعمة/ وزارة الهجرة والمهجرين/ فرع ذي قار.

د.سرمد جاسم محمد/ رؤى نظرية لماهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سيوسولوجية. جامعة تكريت/ كلية الآداب.

د. عادل حميدي/ الجزائر - جامعة البويرة / علم الاجتماع

- د. هيثم فيصل علي / جامعة تكريت/ كلية الآداب.
- م.د. علي محمد محمود/ أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والاجتماعية / جامعة سامراء/ كلية الآداب.
- م.م. أيمن عماد أحمد/وزارة التربية/ مديرية تربية محافظة صلاح الدين/ قسم تربية سامراء.
- م.د. أيمن جواد عبد الكاظم/تمكين المرأة وتعزيز القيادة السياسية ودورها في صنع القرار السياسي./ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
- م.م. رغد حماد رجه/ جامعة النهرين/ مركز الدنا العدلي.
- م.د. لارا حسن عبد الله / دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية/ جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
- م.د. سلمى عبد الرحيم عبد الحسن/ دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتنميتها في المجتمع / جامعة سومر/ كلية القانون.
- د. نبراس المعموري/ الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة العراقية في تعزيز القيم الوطنية/ مستشار سياسي في مجلس النواب العراقي- رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات عضو مجلس ادارة الجمعية العراقية للعلوم السياسية
- م. جولان حسين خليل المرأة والعمل الانساني : سلوك المساعدة في التبرع بالدم انموذجاً/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية
- م.م. بيداء عبد الله أبचित/المعوقات الاجتماعية التي تواجه راندات الأعمال والمهن الحرة. ( دراسة ميدانية في مدينة بغداد)/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
- م.م. زينب محمد خلف/دور المراكز البحثية في دعم القضايا الاجتماعية "مركز دراسات المرأة أنموذجاً"/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
- م.م. زينب سلمان سبع دورة المرأة العراقية في النهضة الثقافية والاجتماعية عبر العصور./جامعة بغداد/ كلية الآداب.
- م.م. لى كريم خضير/ التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها. جامعة النهرين/ مركز التعليم المستمر.
- م.م. زينب حسين شاكر / دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية./الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
- م.م. رغد عباس هاني/دور الدستور العراقي في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية./ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
- م.م. بنين سعد صافي
- م.م. مريم بشير حسن/التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي ( جامعة اوروك / كلية التقنيات الطبية والصحية
- ايه علي صبر/الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية: دراسة استكشافية في مجالات السياسة، الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية.مديرية الحوار الفكري/ هيئة الحشد الشعبي.

قراءة البيان الختامي للمؤتمر



**مركز دراسات المرأة**  
Woman's Studies Center

وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية  
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة

أ. د. محمد حسين علوان  
جامعة القادسية/ كلية الآداب



نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



وقائع المؤتمر السنوي الخامس

نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية







## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

#### المستخلص:

تعد المرأة أحد أدوات التنمية البشرية المستدامة وهدف من أهدافها، وغالباً ما يقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، فالمرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المرأة العراقية وتحديد المعوقات التي تقف أمام حريتها أو أمام محاولة تنمية قدراتها وتطويرها وتمكينها وتحقيق نوع من المساواة مع الرجل. وتحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن ثم في النضال لتحقيق المساواة فقد تحدد أولويات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف تتراوح من توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم إلى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر إلى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان وحمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتتأهل حقوقها كاملة. في مجال التنمية البشرية المستدامة تعد المرأة أداة التنمية وهدف من أهدافها وغالباً يقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، إذ أن المرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني. إذ تشير الكثير من البحوث والدراسات إلى أن المرأة تعد النواة الأولى لتأسيس الوحدات الأسرية وما نجم عنها من ولادة للمجتمعات الإنسانية كانت بدايات أمومية تحولت تدريجياً إلى مجتمعات ذكورية.

الكلمات المفتاحية: حرية، المرأة، التنمية المستدامة

#### Abstract:

This research is a field study for the role of woman, The woman is considered the tool for human development and one of its aims, it is mostly said that the society cannot achieve progress without women being described as half of the society, women are a vital part and essential component in any human community, The thesis depend on few programs, the most important of them that the comparative program, history, while the basic tool to collect the information was the library in it's contains of publishing. the thesis concluded six chapters are talking about the basic subjects and the scientific terms, rising the conception of sustainable development of woman, the International compacts and the woman, To achieve that this study depended the social survey method using comprehensive account for all the specialists in sociology and economy in Iraqi universities. The statistical method (quantitative) method is used to analyze the data of questionnaire form and transform it to numbers and explain them.

Keywords: freedom, women, sustainable development

#### المقدمة:

أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماماً من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقاً مكرساً لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة. وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة منذ القرن العشرين على اهتمام العالم حيث تعقد من أجلها العديد من المؤتمرات والندوات، فلم تعد التنمية المستدامة في الألفية الثالثة ترفاً فكرياً، بل أصبحت مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع ثمار ومكاسب





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



التنمية، والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم كله، وفي نهاية القرن العشرين ظهر نظام عالمي جديد يقطب واحد يناادي أطرافه بايدلوجية جديدة قوامها الانفتاح وعوطة وتحريك الاقتصاد على المستوى الدولي والشفافية والمشاركة وحقوق الانسان على المستوى الجزئي، انشغل العالم بالمشاركة المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي الى مساهمة ومشاركة الكثير من المصادر البشرية لدعم حركة ومسيرة التنمية والتطور.

وتعددت الدراسات والأبحاث العالمية والمحلية التي اهتمت بقضايا المرأة وأدوارها التنموية وعملت على تحليلها ودراساتها وهذا البحث لا يبتعد كثيراً عن هذا التوجه لا سيما أنه يهتم بموضوع حرية المرأة وخيارات التنمية البشرية، والحرية هي الوجه الآخر للتنمية. وتعد الحرية هي السلاح الأكثر كمالاً و قوة، الذي نستطيع استعماله لتغيير العالم.

والمرأة عنصر أساسي في تكوين المجتمعات الإنسانية و تطورها و وصولها إلى مرحلة النضج الفكري و الاجتماعي والنفسي والأخلاقي، لذا كان لزاماً على الدول الاهتمام بتمكين المرأة من خلال توفير الحرية ودعم خيارات التنمية و بما أن التنمية مفهوم شامل و واسع فقد اهتم هذا البحث بقضية التنمية المستدامة، وتركز التنمية في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية ليصبح الاهتمام بحرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة جزءاً أساسياً في عملية التنمية نفسها، ولا يمكن دعم خيارات التنمية البشرية للمرأة بدون دعم حرية المرأة لان كل من المفهومين مرادف للآخر فهو يؤثر ويتأثر، واهتمت الدول بالتنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة، وكذلك معرفة مدى حرية المرأة في المشاركة المجتمعية من اجل الاطلاع على واقع التنمية المستدامة للمرأة، وبما أن قدرة المرأة على القيام بالأدوار التنموية تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها وخيارات الحرية المتاحة لها في المجتمع، من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة وتوسيع مداركها. وتهدف التنمية بطبيعتها الى مصلحة الانسان ومشاركته بكل الطاقات الموجودة لديه وهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية وهي بنية المجتمع.

الانسان هو محور التنمية التي تركز على توفير حقوقه الانسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والطمأن الاجتماعي وحرية التعبير، ومن خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه، ويقضي ذلك بطبيعة الحال العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والابداعية واذا كانت هذه هي أهم الحقوق الانسانية التي ركزت عليها الاديان السماوية ومواثيق الأمم المتحدة ومعاهداتها الدولية، فإن ذلك يتطلب في الوقت ذاته مجتمعاً يتمتع بالاستقرار الذي لا يزعزعه العنف أو الارهاب والخيمته، أي كانت مصادرها الداخلية أو الخارجية، ولما كان الانسان هو محور التنمية وهو الذي استخلفه الله لأعمار الأرض وشرفه في العقل فإن تعليمه وثقافته هي البداية الحقيقية للتنمية في كافة أشكالها، ووسيلة لتغيير السلوكيات وتفاذي النزاعات، وتعد التنمية عملية شاملة تتصل بالعلاقات الاجتماعية والبنى المؤسسية والثقافية والقيم والأطر الثقافية وبحجم الإنتاج ووسائله والتنمية عملية حضارية تستهدف في جانبها الثقافي تحسين اساليب الحياة وطرائق العيش لأفراد المجتمع .

#### الاطار المنهجي للبحث :

##### مشكلة البحث :

تعد قضية مساواة المرأة مع الرجل وتمكينها عمل واجب من اجل تقدم المجتمع وسموه وهذه المساواة منصوص عليها في الالتزامات العالمية والقومية، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٥) وإعلان فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣) وصولاً إلى أكثر الدساتير الوطنية. غير ان حقيقة الأمر هو ان المرأة لا تنقسم على قدم المساواة الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية مع العمل .

ويتصاعف الاهتمام بقضية المرأة سنة بعد أخرى وعلى المستويات كلها، إذ امتازت العقود الأخيرة باهتمام مكثف في مختلف بلدان العالم من اجل النهوض بأوضاعها وتمكينها. وقد أولت المجتمعات الإنسانية اهتماماً كبيراً بتمكين المرأة بوصفها عنصراً أساسياً في التنمية، فهي فاعل رئيس في مختلف نواحي الحياة، وهي تشكل قبل هذا وذاك نصف المجتمع، ونسبتها في المجتمع بوصفها عضو مكون له محرك للطاقات مؤثر في قضيته، لا تعيقها عن ممارسة العمل في مجالات أخرى



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



من الحياة داخل المنزل وخارجه.

ولقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإبعاد عديدة من حقوق الإنسان لجميع البشر بعضها ملموس يمكن قياسه كإمكانية الحصول على التعليم والصحة وعلى مستوى معيشة لائق والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية ، والبعض الآخر غير ملموس مثل حرية الشخص وكرامته وأمنه والمشاركة في حياة المجتمع الثقافية. ألا إن اللامساواة ما بين المرأة والرجل تبقى عالية من حيث هذه الأبعاد جميعا .

إن تحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة تختلف من بلد الى آخر تبعاً للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن ثم في النضال لتحقيق المساواة فقد تحدد أولويات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف تتراوح من توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم الى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر الى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان و حمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتنال حقوقها كاملة .

وفي مجال التنمية تعد المرأة أداة التنمية وهدف من أهدافها وغالباً يقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، إذ أن المرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني. إذ تشير الكثير من البحوث والدراسات إلى أن المرأة تعد النواة الأولى لتأسيس الوحدات الأسرية وما نجم عنها من ولادة للمجتمعات الإنسانية كانت بدايات (أمومية) تحولت تدريجياً إلى مجتمعات ذكورية. كما تظهر الشواهد التاريخية الكثير من الأسماء لنساء كانت لهن الريادة والمشاركة في بناء الحضارات والدول في مدد زمنية مختلفة، كذلك في العصور العربية القديمة كانت لها المكانة المتميزة في مجالات عدة مثل (الحنساء، خولة بنت الأزور) وغيرهن .

وما زالت الأدوار السلطوية في المجتمعات التقليدية معززة بالقوالب النمطية تسلب الكثير من الأدوار الفاعلة للمرأة على الرغم من قيامها بأدوار تنموية فاعلة بسبب منظومات القيم والتقاليد والتطرف الديني وتصاعده، فضلاً عن العادات والتقاليد التي تميزت بها هذه المجتمعات. والثقافة الذكورية البارزة في التنظيمات الاجتماعية، وتصنف المرأة في العائلة العربية ببنيتها الهرمية الطبقية باحتلال الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة استناداً إلى الجنس والعمر ومن ثم يحتل الأب مركز السلطة والمسؤولية نتيجة لانقسام العالم إلى عالمين، عالم يكافح فيه الرجل في سبيل تأمين الرزق، وعالم خاص داخل البيت تمارس فيه النساء المهمات المنزلية من أنجاب الأطفال وتنشئتهم.

أن القوالب النمطية والمراجعيات الثقافية التقليدية كثيراً ما تجعل الرجل في مجتمعاتنا التقليدية أحد العوائق التي تقف أمام تمكين المرأة لإشغال المنزلات القيادية، بشكل عام فإن مشكلة البحث لتحديد بالتساؤلات الآتية:

١- ما التنمية المستدامة ؟ ومتى برز هذا المفهوم الى حيز الوجود ؟

٢- ما طبيعة حرية المرأة العراقية. وما حدودها.

٣- ما أبرز جوانب المشاركة المجتمعية للمرأة في عملية التنمية المستدامة.

٤- ما العوامل المؤثرة في عملية تمكين المرأة والدور التنموي لها.

#### أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية الشريحة التي تشكل نصف المجتمع، وعبارة أخرى نصف القوة البشرية التي يمكن الاستفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، و ذلك في حال تمكن المجتمع بمكوناته كلها من توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا يتطلب إنشاء مراكز لإعداد المرأة وتأهيلها وتدريبها جنباً إلى جنب مع الرجل، كما تكمن أهمية البحث في محاولته تسليط الضوء على المعوقات المختلفة التي تقف عائقاً أمام تنمية قدرات المرأة وإفساح المجال لها لتعمل إلى جانب الرجل في مختلف ميادين الحياة، ويكتسب البحث أهمية استثنائية في هذه المرحلة بالذات لأن العراق يمر بمرحلة تحول سياسي يتم فيها نشر مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال فتح المجال كاملاً أمام المرأة للمشاركة في عملية البناء والتحول السياسي وانضمامها الى العملية السياسية.



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

ويوفر البحث أيضا المؤشرات الدالة على الجندر (النوع الاجتماعي) في محاور الاهتمام ذات الأولوية للمرأة العراقية مع التركيز على الفجوة النوعية حيث تشكل المؤشرات الوطنية الدالة على الجندر أحد أهم الوسائل التي يستطيع بواسطتها واضعوا الخطط وصانعو القرار قياس اللامساواة في النوع الاجتماعي كما توفر تلك المؤشرات المعلومات التي ينطلق منها أخصائيو وأخصائيات الجندر للمطالبة بالسياسات التي تؤدي إلى الأرجح إلى مساواة أكبر في النوع الاجتماعي . لقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي مهمة التأكيد على أن البشر هم صانعو التنمية وهدفها، إذ ورد في البرنامج نفسه أن التنمية البشرية لا تكفي بتوليد النمو فقط بل توزع عائداته وتمكين المرأة بدلاً عن تهميشها وتوسيع خيارات فرصها وتأهيلها في المشاركة بالقرارات التي تؤثر في حياتها، واستناداً إلى هذا يتوضح أهمية الدور الذي تؤديه المرأة العراقية لأنها نصف القوة والقدرة البشرية، كما تكمن أهمية البحث أن حرية المرأة ليست مجرد إجراءات فنية بل هي أيضا عملية تغيير للثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل إبعادها القيمية والنفسية والقانونية والاجتماعية، كما أن أهمية هذا البحث تكاد تتجسد بوصفه نقطة التقاء بين حرية المرأة والتنمية المستدامة، إذ إنها تؤكد على القوة والتمكين ووصف منطلق النهوض بالمرأة وتمييزها والعمل على تطوير قدراتها، وتبرز أهمية البحث في كونه يبحث في عملية تمكين المرأة بحصولها على الفرص المكافئة مع الرجل في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية كافة .

#### أهداف البحث :

- ١- التعرف على طبيعة العقبات والمحددات القيمة لإشغال المرأة أدواراً تنموية .
- ٢- التعرف على مدى إسهام التعليم في تمكين المرأة .
- ٣- التعرف على العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة وتحفيز المرأة وتمكينها لإشغال أدوار تنموية .
- ٤- الوصول إلى نتائج ربما تؤدي إلى مساعدة المرأة على ممارسة حريتها وتمكينها من المشاركة في الأدوار التنموية على صعيد المجتمع .
- ٥- تقديم التوصيات التي تدعم راسمي السياسات وصانعي القرار بمحذف النهوض بواقع المرأة .

#### منهج البحث :

المنهج هو طريقة البحث التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والاستفادة منها في الدراسة العلمية التي يزعم إجرائها، ويعرف كذلك بأنه مجموعة المبادئ والأساليب العلمية التي تؤمن إطاراً تحليلياً للبحث تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير عمليات البحث وتحدد مجالاتها الأساسية حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة (بدوي، ١٩٩٦ ص ١٩٣).

ويشير العلماء والمختصون بأن المناهج متغيرة ومتباينة وذلك تبعاً لطبيعة الزمان والمكان ولطبيعة الظاهرة المدروسة. فطبيعة الظاهرة المدروسة هي التي تحدد المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في دراستها، واستعان الباحث بمناهج أساسية هي المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي .

#### ١- المنهج التاريخي :

يعد التاريخ ذاكرة المجتمعات ، ومنهل العلوم الاجتماعية ، ينمي معرفة الباحث في الإنسان ومجتمعه ويثري أفكاره ويمنحها عمقاً ، فأغاط الحياة السائدة والنظم والظواهر الاجتماعية المعقدة جذورها في الماضي ، فمن يسعى للكشف عن العوامل التي ساهمت في نشأة هذه الظواهر لا بد له من الرجوع إلى الماضي لتعقب نمو تلك الأنماط والنظم والظواهر منذ نشأتها ، ومعرفة عوامل تبدلها وانتقالها من وضع إلى آخر (علوان ٢٠٢٢ ص ٨٥).

ولا يستطيع علماء الاجتماع دراسة وفهم وتحليل النظم الاجتماعية والظواهر الحضرية دون دراستها دراسة تاريخية مفصلة طالما أن النظم والظواهر الاجتماعية المعاصرة ما هي الا وليدة التحولات التاريخية التي طرأت عليها فغيرها وجعلتها تتميز بصفاتها الحاضرة التي نشعر بها الآن . والغرض الأساس من استخدام المنهج التاريخي في علم الاجتماع





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

هو الوصول الى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم مسيرة الظواهر والنظم الاجتماعية وتعطينا المجال لفهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل (الحسن، ٢٠٠٠، ص ٤٣).

وبعد المنهج التاريخي تعاملاً منهجياً مع المادة التاريخية في ضوء القواعد والأساليب المستخدمة في البحث الاجتماعي، ولا بد للباحث الاجتماعي ان يحذر اهتمامه من التسلسل الرتيب للأحداث والوقائع لان هذا الرصد والسرد من صميم عمل المؤرخ، ويسعى الباحث الوصول الى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية والتي لا يمكن ان تحدث في فراغ لأنها نتائج الماضي وثمرة عوامل عديدة تفاعلت بمرور الزمن وأعطتها وضعها الذي توجد عليه في الوقت الحاضر (الحسن، ٢٠٠٠، ص ٤٢).

#### منهج المسح الاجتماعي :

ويمثل بدراسة الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة، ويصنف هذا المنهج إلى صنفين هما المسح الاجتماعية الشاملة التي تقوم بدراسة كل مفردات المجتمع التي تتضمنها الدراسة، والصنف الآخر هو المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وهو الذي يكفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المادية، ويلجأ أكثر الباحثين نحو استخدام هذا النوع الذي يوفر الوقت والجهد والإمكانات المادية، كذلك يعرف المسح الاجتماعي بأنه طريقة من طرق البحث الاجتماعي يتم فيها تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على المعلومات كافة التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية (علوان، المصدر السابق، ص ٩٥).

#### الاطار النظري للبحث :

#### التنمية المستدامة: مفهومها ومراحل تطورها :

ترجع فكرة التنمية في اصولها الى اوربا فهي انعكاس للخبرة التاريخية في المجتمعات الغربية وامتداد لفكرة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي شغل بها العالم الغربي، منذ الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية حيث كان لاختيار المجتمع الاقطاعي التقليدي وانبثاق المجتمع الصناعي الرأسمالي اثرهما المذهل على المفكرين الاجتماعيين في اوائل القرن التاسع عشر أمثال سان سيمون الذي اشر الى دوره الرئيس في الترويج لمفهوم التقدم الاجتماعي وفي اعتناقه لهذا المبدأ كأساس مركزي في حركة الاصلاح التي تهدف الى تطوير النظام الاجتماعي، واوكست كومت الذي يرى بان التغير الاجتماعي ما هو الا محصلة النمو الفكري الانساني ووضح ذلك من خلال وضعه لقانونه للمراحل الثلاث الذي ينتقل على ضوئه الفكر الانساني بصورة تصورية ارتقائية من اساليب الفكر اللاهوتي (الديني) الى الاسلوب المبتايفيقي (الفلسفي) ثم الى الاسلوب الوضعي العلمي، وكارل ماركس الذي حلل بصورة اقتصادية الاقتصاد السياسي السائد في عصره واقترح التفسير المادي للتاريخ كأداة فكرية تعتمد على فهم حركة المجتمع في ضوء القوانين التطورية واعتبر الصراع الطبقي العامل الاساسي في تطور المجتمع (النوري، ١٩٨٥، ص ٥٩).

ويتميز عصرنا الحالي بزيادة الاهتمام بقضايا التنمية بكل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، وليست حاجة اقطار المنطقة للانطلاق من اجل تحقيق عملية التنمية باقل الحاحا من حاجة بقية اقطار العالم الثالث، ولعل الاحساس الحاد بهذه الحاجة هو ما جعل لفظ التنمية يتردد في حياتنا اليومية، وما يلفت النظر ان هذا اللفظ يتردد في كثير من الاحيان معبرا عن مفاهيم مختلفة ومعان متباينة مما ادى الى غموض مفهوم التنمية وعدم تحديد ماهيتها فافسح المجال لكثير من الخلط واتاح فرصا للمغالطات. فكلما يسوغ ما يريد الوصول اليه بأهميته لتقصية التنمية وتأثيره على مستقبلها. وبالرغم من وجود دلالات ايجابية لتزايد استخدام لفظ التنمية في حياتنا اليومية وما يشير اليه هذا من اهتمام متزايد بضرورة البدء فيها الا ان التطور الطبيعي والاتجاه السليم يتطلبان العمل من اجل تحديد مفهوم التنمية والاتفاق على ماهيتها ومراحل تطورها تمهيدا للوصول الى قياس مدى تقدم مسيرتنا نحو تحقيق هذه القضية المصرية.



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



يعد موضوع التنمية والتنمية المستدامة، من أكثر الموضوعات المهيمنة والمعاصرة إثارة للجدل والنقاش، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة في العديد من دول العالم، فقد أدى البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة إذ بدأ هذا المفهوم بالظهور جلياً في الأدبيات التنموية العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، ويعود ذلك إلى تزايد الوعي البيئي، وإلى الاهتمام الذي أثارته تقارير نادي روما الشهير في سبعينيات القرن الماضي، ونتائج مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ عن البيئة البشرية في السويد، حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية. إلا أن الصراع بين البيئة والتنمية استمر وأن كل الأنماط التنموية السائدة هي أنماط متعددة اقتصادياً، وأنها لا تحقق شرط الاستدامة، وأنها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنها تجري على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه، ما دفع إلى انعقاد أول قمة بيئية دولية وهي قمة الأرض، وقد أشار المبدأ الرابع الذي أقرته القمة أنه من شروط تحقيق التنمية المستدامة هي الحماية البيئية، ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عنها.

أنشأت الأمم المتحدة للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٧٨، حيث توصل تقرير اللجنة بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية إلى أن سلامة الكرة الأرضية وبقائها يستلزم إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص، وهناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التنمية في الإنتاج والاستهلاك التي لا تؤدي إلى تزايد التهديد بالانحطاط البيئي. وعرفت اللجنة بأن التنمية المستدامة هي كما وردت في تقرير مستقبلنا المشترك: "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، ١٩٨٩)، وتحقق التنمية المستدامة التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها. وهي أيضاً مجموعة السياسات والاجراءات المتخذة لنقل المجتمع إلى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الانسان لها، وفي عام ١٩٩٢، كانت التنمية المستدامة الموضوع المركزي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة الأرض، حيث توصلت قمة الأرض إلى عدة اتفاقيات مهمة:

أ- **تصريح (ريو) في البيئة والتنمية**: الذي قدم (٢٧) مبدأ لتوجيه التنمية المستقبلية ولمعرفة حقوق السكان في التنمية ومسؤولياتهم في حماية البيئة العامة.

ب- **اتفاقية تغير المناخ**: وهي اتفاقية بين البلدان لتثبيت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي إلى المستويات التي لا تضر نظام المناخ العالمي بشكل خطير.

ج- **اتفاقية التنوع الجيني البيولوجي**: وهدفها الحفاظ على التنوع للفصائل الحية وضمان المشاركة العادلة في فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

د- **التصريح الخاص بمبدأ توجيه الإدارة**: نحو الحفاظ على التنمية المستدامة في جميع أنواع الغابات الأساسي في التنمية الاقتصادية والحفاظ على جميع أشكال الحياة.

هـ- **جدول أعمال القرن (٢١)**: وهو برنامج شامل عن الأعمال في كيفية تطبيق التنمية الاجتماعية المستدامة اقتصادياً وبيئياً.

وجداول أعمال القرن الحادي والعشرين يقدم برامج وسياسات لإنجاز الاستدامة المتوازنة بين عدد السكان والاستهلاك والطاقة الاستيعابية للأرض، وهذه الأجندة تقدم خيارات لمقاومة انحطاط التربة والهواء والماء والحفاظ على الغابات وكل اصناف الحياة، وتعامل الأجندة مع الفقر والاستهلاك المفرط، والصحة والتعليم والزراعة. ولقد ذكر الجدول بأن التنمية المستدامة هي الطريق لاستئصال الفقر بإعطاء الفقر طرائق كثيرة في احتياجهم للموارد. والدول الصناعية هي التي تقوم بالدور الأكبر في تنظيف البيئة من الدول الفقيرة والتي تكون فيها نسبة التلوث أقل (السعيد، ١٩٩٩).





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

(ص ١٧).

وعقد هيربرت سبنسر مماثلة بين المجتمع والكائن الحي حيث اعتقد بان الاثنين يبدان شكلاً بسيطاً متجانساً ثم يتطوران شيئاً فشيئاً ويتجهان من خلاله نحو التعقيد والتجانس وهو بذلك يتفق برأيه مع اراء كومت ، حيث ان كليهما يرى ان النمو يحدث من الحالة البسيطة الى الحالة المعقدة ، في ضوء ذلك فان المجتمع في انتقاله من حالة التجانس العام الى حالة اللاتجانس كما يرى سبنسر - فانه يخضع لقانون تطوري حياتي شقيه النشوء والارتقاء ثم الانحلال والفناء ، إما بالنسبة لآراء دوركهام فإنها تدخل في ضمن إطار هذا الاتجاه وتؤكد الاتجاه التي طرحها سبنسر الذي يفسر التغير على أساس الانتقال من درجة اقل الى درجة اعلى في التخصص وميز بين نموذجين للمجتمع على أساس مبدأ تقسيم العمل والتخصص الوظيفي وهما من النموذج المجتمع الاول الذي يسود فيه التضامن الميكانيكي والنموذج الثاني للمجتمع الذي يسود فيه التضامن العضوي، هذا فضلاً على توصيف العديد من العلماء امثال جورج زميل ، سير هنري مين ، بارمونت وغيرهم من الذين عكف كل منهم على بناء النماذج النظرية المثالية ورصد المراحل التي يمر بها المجتمع من شكله البسيط المتأخر الى شكله المعقد المتقدم الا انه وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت موضوعات التنمية الاقتصادية أكثر شيوعاً وجاذبية واصبح من الممكن احداث تنمية اقتصادية في بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعهد الى وكالة من وكالات هيئة الأمم المتحدة ان تحدد عناصر التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بعد ان تغير اسمها من "المتأخرة أو البدائية" (النوري، ١٩٩٠، ص ٢٤٦).

وترجع أهم الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في تلك البلدان إلى حدثين مهمين هما (امين، ٢٠٠١، ص ٢٨) :

أ. تصفية الاستعمار السياسي في آسيا وأفريقيا وحصول تلك المستعمرات على استقلالها واحدة بعد الأخرى إعتاب الحرب العالمية الثانية .

ب. عنف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحرص كل من الدولتين العملاقين على توسيع نفوذهما وتثبيت اقدامهما في تلك الدول .

واطلق على الفكر التنموي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات ، بالفكر التقليدي لأنه عد التنمية عملية اقتصادية بحتة تركز على زيادة المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ، الادخار، الاستثمار دون ان يكون لها علاقة بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية واصبحت علمية التنمية مقصورة على تنمية الاشياء بدلا من ان تكون التنمية في خدمة الانسان، ولهذا وصفت التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة في كمية الانتاج مع التغير في المؤسسات والترتيبات التي بموجبها يتحقق الانتاج

واصبحت اهم مقاييسها زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في حين كان ينظر الى مشكلات الفقر ، بطالة ، توزيع الدخل التي صاحبت عملية التطور الاقتصادي في تلك البلدان على انها مشكلات ذات اهمية ثانوية قياسا الى زيادة الدخل القومي (عبد الرحمن، ١٩٨٢ ، ص ٩).

وأدت كل هذه العوامل الى فشل العديد من تجارب البلدان النامية في تحقيق طموحات الجماهير وعدم الايفاء بأبسط احتياجاتها الاساسية لذلك اخذ واضعوا السياسات الاقتصادية في معظم بلدان العالم في وضع الخطط التي تحتم بالإنسان والعمل على تنمية قدراته وقابلياته وقامت منظمة اليونسكو في الستينات بدراسات حول الاستثمار في الانسان وأوضحت ان الزيادة في متوسط دخل الفرد يقود الى التحسن في الموارد البشرية ومن هنا ارتبط مفهوم التنمية بعملية نمو الموارد البشرية واصبح هدفها الارتقاء بالعنصر البشري وبذلك اتسع مفهوم التنمية ليصل الى الهدف الذي اصبح منذ نهاية الستينات أكثر إلحاحاً في كل المجتمعات النامية الا وهو اشباع الحاجات الأساسية للإنسان فبعد ان كان هذا المفهوم يعني تحقيق اكفاً للموارد البشرية بما يحقق تغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي اصبح الهدف الاساسي للتنمية يتلخص بان على الحكومات تقديم الحاجات والخدمات الاساسية للناس كالعناية الصحية والتعليم والبنى التحتية



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



الأساسية في الوقت الذي شهد فيه العالم في تلك المرحلة تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مصحوباً بنمو حقيقي في بلدان العالم كافة (النجفي، ١٩٨٨، ص ٢٨).

وبعد روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي اول من اشار الى مفهوم الحاجات الاساسية على المستوى الرسمي عام ١٩٧٢ في مجلس محافظي البنك حيث قال: ان مهمة حكومة البلدان النامية هي اعادة توجيه سياسات التنمية من اجل الهجوم المباشر على فقر الجماهير الاكثر حرماناً اولئك الذين يمثلون اربعين بالمائة من السكان وانه يجب عليها ان تكون مستعدة لمنح اولوية اكبر لوضع اهداف في صيغ حاجات بشرية جوهرية، تغذية، اسكان، صحة، محو امية وعمالة حتى لو كان على حساب تخفيض سرعة التقدم في بعض القطاعات البالغة الاهمية التي تذهب منافعتها للقلة. لذلك كان من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية واستمرارها ان لا بد ان تتوجه لإشباع الحاجات الاساسية للناس سواء كانت مادية ام غير مادية من خلال العدالة في الفرص المتاحة امام كل المسهمين في التنمية من الرجال والنساء، لقد تضمن مفهوم الحاجات الاساسية اولاً معالجة الفقر وثانياً سد الحاجات الاساسية لجميع فئات المجتمع المادية المتضمنة المأكل والملبس والسكن والخدمات اليومية ثم الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة وكذلك الحاجات غير المادية كالثقافة والاعلام والتقاليد الدينية واحترام حقوق الانسان (النجار، ١٩٩١، ص ٢٩٩-٣٠١).

وشهد عقد الثمانينات تزايد ملحوظ للاعتماد المتبادل اتجاه اقطار العالم نحو التدخل المكثف بازدياد معدلات نمو التجارة الخارجية بدرجة كبيرة مقارنة بنمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتفاقم ازمة المديونية مما ادى الى تحمل البلدان النامية العبء الاكبر من المعاناة لأنها الطرف الاضعف على صعيد المساومة الدولية تقلص دور الدولة وأعطى الدور الاكبر للسوق في تقرير مسار النشاط الاقتصادي والاجتماعي (برناسج الاعم المتحدة للبيئة، ١٩٩٠، ص ١٤).

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية، حظي هذا النمط الجديد من التنمية باهتمام عدد كبير من الباحثين في الحقل الاقتصادي والسياسي، وفي اوساط المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى الى تحقيق التوازن بين كل من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة، والاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية من جهة اخرى، بالإضافة الى تدعيم امس الحكم الرشيد والمشاركة السياسية، وأوضحت التنمية هدفاً متشوداً لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، اجتماعياً، بيئياً، سياسياً، ثقافياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصد الحكومات أذ وضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات. وتعدى الامر التجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقت البلد وهو ما عرف لاحقاً بالتنمية المستدامة.

وأصبحت التنمية المستدامة في عالم اليوم المسؤولة عن صياغة الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة. اذ كان للعمومية التي الصنف بها مفهومها دور في جعله شعاراً شائعاً وبرافقاً مما جعل أغلب الحكومات تبني التنمية المستدامة باعتبارها أجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات النزاعات سياسية مختلفة جداً تجاه الاستدامة، فقد تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كلياً حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتماداً على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحياناً، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والحقائمين، والفلاسفة؛ ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

وازداد الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات الدولية لكونها تمثل محوراً جوهرياً في بناء السياسات العامة للدول؛ اذ بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، فالاستدامة تعد نمطاً تنموياً يتناز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترقى إلى النمو من جهة، وتعمل مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى (ميلود، ٢٠٢٠، ص ١٧).

وتنوعت معاني مفهوم التنمية المستدامة في المجالات العلمية والعملية المختلفة نظراً لحدائته وعموميته، فهناك من يتعامل مع هذا المفهوم بوصفه رؤية أخلاقية، والآخر يتعامل معه بوصفه نموذجاً تنموياً جديداً، وهناك من يرى بأنه عبارة عن





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوعاً من الغموض؛ وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني والمشكلة ليست في غياب التعاريف وإنما في تعددها واختلاف معانيها (الشاذلي، ٢٠٢٠، ص ٤٧).

تؤكد أغلب الدراسات الحديثة تفاقم المشكلة البيئية على الصعيد العالمي، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة والاستعمال الأمثل لها والحد من إهدارها واستنزافها وبروز مسألة الحفاظ على البيئة (الاستدامة) كموضوع مهم يرتبط بالتنمية البشرية (الجباري، ٢٠١٦، ص ٣٢).

ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على مجموعة من السياسات والتدابير لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظمات الثلاث (الحيوية والصناعية والبيئية): (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) والحفاظ على سلامة هذه الأنظمة وتفاعلاتها كلها، تؤدي العلاقة الثلاثية بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والثقافي والبيئة إلى مخرجات التفاعل وهي:

(الازدهار الاقتصادي + استقرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية = التنمية البشرية المستدامة)، مما سيؤدي إلى تطوير البعد التكنولوجي، والذي يساعد بدوره في حماية البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة والنظيفة، ومن خلال تطوير تقنيات جديدة إلى نهج تقني إلى الاقتصاد الأخضر والابتكار (كافي، ٢٠١٧، ص ١٧).

ولابد من التطرق الى بعض المؤشرات التي تحدد الفكرة الأساسية للتنمية المستدامة والتي تعد بدائل لبعضها وقد يكون هناك تداخل فيما بينها وهذه المؤشرات هي (الجلبي، ٢٠٠٣، ص ٤١):

أ- حالة الاستدامة هي التي لا تشهد فيها المنافع انخفاضاً بمرور الزمن.

ب- أن تكون إدارة الموارد بشكل يضمن ويحافظ ويدعم فرص الانتاج في المستقبل.

ج- حالة الاستدامة هي التي لا يشهد فيها خزين رأس المال الطبيعي (غابات، محار، اراضي،.... وغيرها) انخفاضاً وتدهوراً بمرور الزمن.

د- قد تكون إدارة الموارد فيها بشكل يضمن ويحافظ على عطاء مستمر لخدمات هذه الموارد.

هـ- وعلى أقل تقدير ان حالة الاستدامة هي تلك الحالة التي تلي أدنى شروط النظام البيئي خلال الزمن.

#### تطور البعد التنموي للمرأة :

كانت العبارة اللافتة للنظر التي أطلقت في السبعينات والثمانينات حول أشراك المرأة في شؤون الأئمة قد أسفرت عن نتائج مختلفة في البلدان النامية عامة وفي الاقطار العربية خاصة فأشراك المرأة في القطاع العملي العصري بقي محدوداً كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد ولأسباب كانت بطبيعة الحال معقدة فبعضها يعود الى ان دور المرأة في المجتمع مازال يدور في اطار انقصامي فتري من ناحية تشجيع المرأة على الانضمام في مشاريع الأئمة كشريك متساوي مع الرجل ومن ناحية أخرى تقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية في ضمن مضمون الأسرة، والبعض الآخر يعود الى ان عملية الأئمة في الاقطار العربية وفي اقطار أخرى من العالم الثالث كانت مغامرة على صعيدي التجديد والتنفيذ وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة وموقف اللا مبالاة من جهة ثانية اذ استبعدت غالبية الناس من عملية صنع القرار هذا فضلاً عن ان غالبية طاقات المجتمع ليس متحررة بمجملها، وبما ان المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقاً من مركز ثانوي لذلك فان ضعف مساهمتها في مواقع التخطيط واتخاذ القرار كان له الاثر السلبي على عملية التنمية فالتخطيطون في الوطن العربي هم من الرجال غالباً ولا يتلخون اي فكرة عن حاجات نصف المجتمع "المرأة" الذي يخططون له وهذا بدوره يسهم في استمرار تدهور الوضع القائم (سليم، ١٩٩٤، ص ١١٨-١١٩). وقد صنفت تقارير الأمم المتحدة العوامل التي قللت من مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الى (علي، ١٩٨٣، ص ٧٤) :

١- اسباب فنية وثقافية : كتنقص التدريب العملي وارتفاع الامية والتمييز في التعليم لاسيما وسط الفئات الواسعة من النساء .

٢- اسباب اقتصادية : كتقسيم العمل بحسب الجنس وقلة فرص العمل امام النساء والعمل غير مدفوع الاجر او غير

## وقائع مؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



القيم -

٣- أسباب اجتماعية : الاتجاهات التقليدية في النظرة الدونية الى المرأة والقوانين التي تكرس الامر الواقع ولا سيما بعض قوانين الاحوال الشخصية .

لقد كان لاهتمام الامم المتحدة لقضايا المرأة التركيز في هذا المجال، فقد خصص عقدا كاملا (١٩٧٥-١٩٨٥) متابعه تلك القضايا واتخذ على اثرها عددا من المواثيق الدولية والاتفاقيات الخاصة بما والتي اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي بداية التسعينيات ظهر تطور مهم في الفكر التنموي اعاد الانسان الى موضعه الصحيح في بؤرة الجهود التي تسعى الى التعرف على ابعاد العملية التنموية سمي بمنهج التنمية البشرية . وقد عد هذا المفهوم اوسع بكثير من النظريات التقليدية المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية فتمادج النمو الاقتصادي كانت تهتم بزيادة الناتج القومي ، ومفهوم الشباع الحاجات الاساسية كان يركز على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات محدودة من السكان دون ان يزيد من خيارات الناس لجميع الميادين اما التنمية البشرية فقد جمعت ما بين انتاج السلع وتوزيعها وزيادة قدرات الناس واستخدامها وبذلك اوجزت التنمية البشرية خلال العقود الاربعة التي سبقت التسعينيات في انها ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات على ما يطلق عليه بالتيكف الميكلي وسيطرة نظام السوق وتراكم راس المال ، وفي السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الاساسية ووضحت الثمانينات الجانب المهمل فيها . وفي بداية التسعينيات اتخذت مقولة الانسان صانع التنمية وهدفها .

لقد دحض مقياس التنمية البشرية الذي نشره برنامج الامم المتحدة في اول تقرير له عام ١٩٩٠ الفكرة التي تقول ان نمو الدخل القومي يعني التنمية ، ووضع الانسان كمقياس في مركز التحليل . وأكد ان الهدف الاساس من التنمية البشرية هو توسيع نطاق الخيارات البشرية من خلال ثلاث مكونات اساسية (البرنامج الاثلاثي للأمم المتحدة ، ١٩٩٥ ، ص ٩-٢) :

أ- المساواة في الفرص المتاحة لجميع الناس في المجتمع من نساء ورجال بتوفير الفرص المتكافئة للجميع دون استثناء .  
ب- استدامة هذه الفرص المتاحة من جيل الى الاخر، فالاستدامة في جوهرها تعني العدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ومن الجيل الحاضر الى الاجيال اللاحقة .  
ج- تمكين الناس وخاصة ولا سيما في عملية التنمية ويستفيدوا منها .  
ووضعت الامم المتحدة عام ١٩٩٠ مقياس مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسة لمعرفة وقياس الوضع الانساني والاجتماعي والاقتصادي وهو (خيري، ١٩٩٣ ، ص ١٠٨) :

١- العمر المتوقع عند الولادة

٢- معدل الامام للقراءة والكتابة بين الكبار .

٣- نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

ويكمن العامل الخامس في تغيير وضعية المرأة في التغيرات الجوهرية التي لابد ان تتناول البنية التحتية للمجتمعات العربية بمكوناتها المادية المعاصرة والموروثة والتي تضم الموروثات الثقافية والمفاهيم الزائفة المغروسة في المجتمع حول المرأة وانه لابد من مناقشة المفهوم التي تثيرها قضية المرأة والتنمية سواء على المستوى العربي ام على المستوى المحلي .

وجاء الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها وإسهامها في تنمية المجتمع من حقيقة تنمية مؤداها أن الموارد البشرية هي صانعة الثروات، و بوصف المرأة هي نصف المجتمع عديداً، فإن تنميتها تتمحور بشكل أساس حول تمكينها بوصفها الركيزة الأساسية لبناء رأس المال البشري، مما يتطلب دعم نفوذها، وتنظيم قدراتها، وأعلى مكانتها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار وتعزيز قدراتها على المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات .

كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات قاصراً على كمية ما حصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٠ حينما تبناها برنامج الأمم المتحدة للإعانة،





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، إذ عُرِفَت التنمية بأنها توسيع خيارات الناس.

وما كان البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدرّبة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. وتجربة دول جنوب شرق آسيا خير دليل، إذ أن تلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سرّ نهجتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً، وأصبحت مثلاً يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى حينما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة عالية وكفاءة، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وإن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر. ولا تنتهي التنمية البشرية عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك إذ الانفتاح بما سواء في مجال العمل من خلال توافر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المشاركة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية واستناداً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، ومن ثم فقد جاء مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة، التي تستند إلى أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما أستطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته، ومن ثم زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية (التنمية والنوع الاجتماعي، ٢٠١٠، ص ١٠). إلا أنه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى فضلاً عن الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب. وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري، والمقصود به ليس فقر الدخل، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين، والمساواة بين الجنسين، والأمن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة، بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي.

#### تطور مفهوم البعد التنموي للمرأة في الأدبيات الدولية :

تطور وضع المرأة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي نتيجة الثورات التكنولوجية الصناعية وما رافقها من هجرة الشباب إلى المدن وثورهم، إذ قام أصحاب المصانع باستخدام المرأة لمواجهة نقابات العمال، والتخلص من مطالب الرجال، فاستُكِرَت المرأة ببشاعة أكثر من العمال الذكور، وكان أرباب العمل يفصلون النساء على الرجال والعبارة القائلة: يعملن خيراً من الرجال بأجور أخفض. وقد بدأت المرأة العمل في منزلها، إذ عملت في أكثر من حرفة صناعية وكانت بعض هذه الحرف تشمل صنع الأقمشة والألبسة ولكن ما لبث أن تقلص العمل في المنازل باختراع دولاب الغزل لذا ازداد الطلب على النساء للعمل في مصانع النسيج بفعل هجرة الرجال إلى الغرب (غنيم، ١٩٨٣، ص ٣). ويمكن إجمال المخططات التي مرت بها مناهج التنمية المتعلقة بالمرأة وسياساتها، التي عكست التغيرات في مداخل السياسات التنموية في العالم بشكل عام بالآتي :

١- المرأة في التنمية (السروجي، ٢٠١٢، ص ٢٣٨) :

سادت فكرة أن التحديث المساوي عادة للصنيع وزيادة المكتنة في المدة بين الخمسينيات وحتى السبعينيات، سيحسن



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية لجميع فئات المجتمع، بما فيها النساء لذا السمت تلك المدة بسيادة التوجه الخيري الموجه للمرأة.

عنى التوجه الخيري بدعم دور المرأة الإنجابي في إعادة إنتاج القوى العاملة في المجتمع، ومن ثم التركيز على قضايا مثل التعليم والصحة العامة للمرأة من توفير المعونات الغذائية للدرء سوء التغذية وتنظيم الأسرة. فصلا عن توفير تدريبات في مجال الاقتصاد المنزلي، حيث يشجع المرأة على الاضطلاع بدورها بوصفها أمّاً بشكل أفضل ويساعدها على تربية جيل جديد من الأفراد الذين يسهمون في عملية الإنتاج والنمو في مجتمعهم. إلا أنه تم إدخال المرأة في التنمية بوصفها أمّاً فقط وبوصفها مستفيدة سلبية من التنمية.

اتضح مع نهاية الستينيات للعالم أن جهود تنمية الدول النامية بقيادة الأمم المتحدة لم تحقق النتائج المطلوبة. إذ بعد عقدين من أجل التنمية أصبحت الدول الفقيرة تزداد فقراً وانتشر الجوع والأمية في معظم الدول النامية. وكانت السياسات التنموية التي تبناها الأمم المتحدة تخطط وتنفذ من قبل الرجال للرجال، وقد أهمل تماماً دور المرأة واحتياجاتها في عملية التنمية. الأهم من ذلك أن هذه السياسات والبرامج أغفلت مخزون المعلومات عند هؤلاء النساء، اللاتي كن يعرفن الكثير عن بيئاتهن واحتياجاتهن، تلك المعلومات اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، التي كان من الممكن الاستفادة منها عند وضع السياسات التنموية والبرامج.

لقد شكل كتاب عالمة الإنسان والاقتصادية الدنماركية استر بوسروب عن دور النساء في التنمية الاقتصادية عام ١٩٧٠، شكل نقطة تحول مهمة في النظر إلى أثر استراتيجيات التنمية والتحديث على تقسيم العمل التقليدي بين الرجال والنساء في الإنتاج، ومن ثم على تطور أوضاع النساء وتنميتها في المجتمعات المختلفة، إذ أشارت بوضوح إلى مدى استمرار مشاركة تقسيم العمل التقليدي في تعزيز موقع المرأة الدوني في مجال العمل الإنتاجي وهذا الوضع يستمر على الرغم من كل التحولات البنوية التي حدثت في أنظمة الإنتاج في كل من الريف والحضر، واستخلصت بوسروب أن إدخال وسائل إنتاج حديثة على الزراعة تميل إلى زيادة الدور الإنتاجي للرجال وتهميش عمل النساء. ومن هنا برز توجه المرأة في التنمية متأثراً بكتابات استر بوسروب ضمن العقد الأول للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥)، الذي تم تدشينه في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمرأة الذي عقد في المكسيك سنة ١٩٧٥، وهي السنة التي عدتها الأمم المتحدة سنة عالمية للمرأة.

افترض توجه المرأة في التنمية. وتحدث الاستراتيجيات الاقتصادية غالباً لراً سلبياً في المرأة، ومن ثم يجب أن تندمج المرأة في عملية التنمية من خلال التوظيف والسوق. إذ تم تسليط الضوء على اختلاف واقع النساء وخبرتهن عن الرجال، مما انعكس على رسم استراتيجيات جديدة لتحسين وضع المرأة و الاستفادة من خبرتها بالتركيز على دورها الإنتاجي. وذلك من خلال مدها بمختلف الآليات اللازمة والخبرات المناسبة والتمويل المادي الضروري، إما بشكل مساعدات أو قروض لتيسير تجربة خوضها للتنمية وإسهامها الفاعل فيها، يهدف هذا التوجه إلى إرساء أسس العدالة والمساواة بين المرأة والرجل في عملية التنمية وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنساء، من خلال تشجيع البلدان على سن القوانين التي تحسن وضع المرأة في المجتمع وتوفير دعم أكبر لحقوقها. إذ عد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تحسن وضعها ومكانتها في المجتمع وتحقق لها العدالة والمساواة، من دون معالجة الأعباء التي تقع على عاتق المرأة جراء اضطلاعها بأدوار عدة من دون مشاركة الرجل.

وتعرض توجه المرأة في التنمية لجملة من الانتقادات، بوصفه أغفل الفروق ونسب التفاوت المتوافرة بين النساء والتعامل معهن ككتلة متجانسة بصرف النظر عما يحكم هذه الفئة من أبعاد هرمية وثقافية وعرقية. كما أنهم يركزونه على الدور الإنتاجي مقابل تجاهله لباقي الأدوار الإنجابية والأسرية الأخرى التي تقوم بها المرأة، سواء في فضاءاتها الخاص أم العام في مستوى مجتمعها المحلي والكلبي (السروحي، ٢٠١٢، ص ٢٣٩).

٢- النوع الاجتماعي والتنمية :





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



برز توجه النوع الاجتماعي والتنمية في الثمانينيات ردًا على الانتقادات التي وجهت إلى نموذج المرأة في التنمية، وبدأ في أوائل السبعينيات حينما أخذ الباحثون بتحليل توزيع العمل وفق النوع الاجتماعي وتأثير التنمية في المرأة. وينطلق هذا التوجه من رؤية متكاملة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم، لذا لا يركز على المرأة فحسب إنما أيقصا على الفوارق الاجتماعية والعلاقات غير المتكافئة بين الرجال والنساء. ويحلل طبيعة مشاركة النساء ضمن محيط العمل داخل المنزل وخارجه بما فيها الإنتاج غير السلمي، ويرفض تقسيم العمل العام والخاص الذي استعمل بشكل عام كوسيلة للتقليل من أهمية عمل النساء في المحافظة على العائلة والمنزل، كما يولي توجه النوع الاجتماعي والتنمية، يولي أهمية لدور الدولة في تنمية قدرات النساء في أداء أدوارهن المختلفة سواء منها الإيجابية أم الإيجابية أم الاجتماعية أم السياسية (يحيى، ٢٠٠٩، ص ٢٢).

#### التمكن:

مع شيوع استخدام مفهوم التمكن في ثمانينيات القرن العشرين بدأ النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية، تركز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصراً فاعلاً ومنتجاً لا متلقياً للمساعدة في المجتمع، ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم النساء لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير. أي أن مسؤولية تنمية قدرات النساء وجعلهن مشاركات إيجابيات في عملية التنمية لا تقع على عاتق الدولة فقط، بل يتحمل جزءاً كبيراً منها النساء أنفسهن. يبدأ توجه التمكن بإدراك المرأة لذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها، مما يؤدي إلى خلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والاجتماعية وإسكان الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

ولأهمية التركيز على تمكين المرأة عني الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن الغاية المستندة لهذا الهدف هي القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، في مدة لا تتجاوز عام ٢٠١٥. وقد غد الهدف الثالث عاملاً رئيساً لتحقيق قائمة الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمنت ثمانية أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً.

عند تحقق غاية الهدف (٣) من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم، سيؤدي ذلك بشكل مباشر إلى تحقق التعليم الابتدائي الشامل (هدف الألفية الثاني)، ومن شأن تحسين تعليم الفتيات أن يرفع درجة الوعي بين النساء من أجل الانتفاع بالخدمات الصحية، وهذا يعني إحداث تحسينات في صحة الأمهات (هدف الألفية الخامسة) وتحقيق احتمالات العدوى بفيروس ومرض الإيدز (هدف الألفية السادسة)، وارتفاع مستوى معارف النساء اللواتي يتحملن المسؤولية في رعاية الأسرة والأطفال سينعكس على تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة (هدف الألفية الرابعة)، وأن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يتوافق عموماً مع زيادة في إنتاجيتها ودخلها، أي تحسن في فرص استقلالها الاقتصادي، وهذا سيسهم في تخفيف أعداد الفقراء ويخفض أيضاً من معدلات سوء التغذية (هدف الألفية الأولى)، ومع ارتفاع مركز المرأة في السلم الوظيفي ومشاركتها في رسم الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها، ستسهم في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (هدف الألفية السابعة)، وعند انتقال المرأة إلى أعمال ومهن وقطاعات آخذة في التوسع، سيؤدي ذلك إلى عدم تأثر مشاركتها الاقتصادية سلباً بإجراءات تحرير التجارة من جانب، ومن جانب آخر يكون اقتصاد الدولة قوياً معتمداً على رأس المال البشري، ويملك هيكل صادرات متنوع، ومن ثم يكون قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية، أي يمكن القول إنه بشكل غير مباشر سيتحقق هدف الألفية الإنمائية الثامن، تطوير شراكة عالمية شاملة من أجل التنمية.

إلا أن هدف الألفية الإنمائية الثالث قد تعرض إلى الكثير من الانتقاد وذلك لأنه يحمل وعداً بإحراز تقدم باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، غير أن الغاية المستندة إليه أغفلت حقيقة أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الواقع أظهرت تجارب عديدة أن



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية



المساواة بين الجنسين في التعليم لا تؤدي بالضرورة إلى تمكين اقتصادي وسياسي للمرأة، إذ ربما لا تنصم المرأة إلى القوى العاملة ويعود سبب ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم تمكينها (مصطفى، ٢٠١٦، ص ٩٦-٩٨).

وتتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات هي (الشيخلي، ٢٠٠٦، ص ١٤):

١- الموارد: مثل التعليم والعمل وتعد عناصر التمكين، أي أن توافرها ضروري، إذ من دونها لا يمكن التحدث عن عملية التمكين.

٢- العامل البشري: المرأة في هذه الحالة التي هي محور عملية التمكين، من خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.

٣- النتائج أو الإنجازات: التي تتمثل في المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجنيها المرأة، وهي تعد المؤشرات التي يمكن استناداً لها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

ومن خلال هذه المعطيات يكشف مقياس تمكين المرأة الذي يعد أحد الأدلة التكميلية لدليل التنمية البشرية، كشف ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية، بقياس عدم المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية من المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي. إذ يعمل على تتبع النسب المتوقعة للنساء في البرلمانات وبين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين فضلاً عن التباين بين الجنسين في الدخل المكتسب. ويختلف مقياس تمكين المرأة بوصفه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة الاقتصادية والسياسية، بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، الذي يمثل مؤشراً لانعدام المساواة بين الجنسين في القدرات الأساسية.

أن توجه تمكين المرأة هو ليس عملية مباشرة وتلقائية، إنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمداً طويلاً، إذ أن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلاً عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة.

#### النوع الاجتماعي في صنع السياسات :

على وفق انتشار مدى اعتماد أنموذج النوع الاجتماعي والتنمية - الذي طرح تصورات متقدمة عن سبل إدماج الحاجات والمصالح الخاصة للنساء والرجال في صلب السياسات والمخططات التنموية - أنتشر مفهوم إدماج بُعد النوع الاجتماعي في صنع السياسات، ليدفع باتجاه ضرورة الابتعاد عن وصف المرأة بوصفها فئة منفصلة عن سائر الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، وإنما تحتاج استناداً لذلك إلى نظريات وسياسات خاصة بها من دون غيرها. من أجل التأكيد على أهمية الاستعاضة عن ذلك بضرورة النظر للجنسين بشكل متساو ضمن مختلف النظريات والسياسات والبرامج التنموية، وذلك عبر تعميم إدراج بُعد النوع في السياسات. الذي تم اعتماده بوصفه الاستراتيجية العالمية الأساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد تم ذلك بوضوح عام ١٩٩٥ في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في الصين ولقد جرى التعريف بإدماج توجه النوع الاجتماعي بأنه عملية تقضي بتقييم التبعات المترتبة على الرجال والنساء نتيجة أية إجراءات، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في أي مجال وعلى شتى المستويات.

و عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة احتياجات دمج قضايا النوع الاجتماعي بأنها استراتيجية لجعل اهتمامات الرجال والنساء على حد سواء وتجاربهما لجعلها بعداً شاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة (داود، ١٩٨٥، ص ١٨٧).

تهدف عملية تعميم النوع الاجتماعي في المؤسسات إلى إعادة التوازن بين الرجل والمرأة في المجتمع من خلال إفاضة من فرص متكافئة للوصول إلى الموارد والعمل والسلطة ومراكز اتخاذ القرار. إذ يتم التوقف عن النظر للرجل بوصفه معياراً والمرأة بوصفها مشكلة، وبدلاً من ذلك يخل الاهتمام العلمي بصدق النتائج التي تفرزها عملية تجويب البيانات والمعطيات وفق الجنس في مختلف مراحل العملية البحثية.

يساعد التحليل المفصل للمنظمة من منظور النوع الاجتماعي على تحديد الفجوات النوعية، ومن ثم اتخاذ التدابير





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

اللازمة التي تساعد على خلق بيئة عمل أكثر حساسية ومراعاة للنوع الاجتماعي، بالشكل الذي يجعل المنظمة تقدم خدمات أفضل لمختلف الفئات المستهدفة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، ورفع إنتاجية العاملين والعاملات، وتحسين القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة وخططها الاستراتيجية وتعزيز كفاءتها.

وتتطلب عملية دمج النوع الاجتماعي من قوانين جديدة أو تعديل تلك القائمة وتصميم البرامج والمشاريع إذ تأخذ باحتياجات كل من الرجل والمرأة ومشاركتيهما في مختلف مراحل التخطيط وإفادتهما من عائدات هذه البرامج والمشاريع. ويستلزم الأمر الالتزام (وطنياً ودولياً) بتغيير البنى وعلاقات القوة السائدة.

يصبح الفرق بين التوجهات السابقة للتنمية وتوجه إدماج بعد النوع في صنع السياسات. إذ تنظر توجهات التنمية التقليدية للنساء بوصفهن أقليات مهمشة، في حين إنهن عادة يمثلن نصف المجتمع. أي أن لإضعاف أو إهمال هذا الجزء من السكان عواقب كبيرة تؤثر في مجريات عملية التنمية، وذلك ما يدركه توجه إدماج بعد النوع في صنع السياسات. إذ هو يعتمد على تحليل تقسيم العمل وفق النوع الاجتماعي في تقييم احتياجات الجنسين، وبعدها يتم وضع الخطط استناداً إلى ذلك التحليل. وبهذا يكون قياس مستوى تقدم وكفاءة الذكور والإناث تحت نظام غير متحيز وأكثر عدلاً. على عكس التوجهات التقليدية للتنمية التي تقدم على وضع خططها، من دون الأخذ بالاختلافات بين أدوار الذكور والإناث داخل المجتمع. مما يسفر عنه اضطراباً تبطئ أو تعطل الخطط التي وضعت للنساء بشكل منفصل، وبهذا لا يتحقق هدف النهوض بواقعهن من جانب، وعدم بقائهن حجرة عثرة أمام سير عملية التنمية من جانب آخر (مصطفى، ٢٠١٦، ص ٩٩).

وتعني المشاركة السياسية للمرأة تعزيز دورها في إطار النظام السياسي بضمن مشاركتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، إنها تعني مشاركة المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وتسيير الشأن العام، وتعد المشاركة السياسية للمرأة دليلاً واضحاً على مدى نضج المجتمعات العربية ومؤشراً بارزاً على مدى نجاح برامج التنمية المستدامة. إذ يعد إدماج المرأة في عملية التنمية السياسية وتحسين وضعها عنصراً حاسماً في أي استراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية ومشاركة الجميع في الحياة السياسية، مثلما تعد أمراً أساسياً ومندخلاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و يأتي اهتمام الدولة العراقية بالنوع الاجتماعي انطلاقاً من الإيمان العميق بضرورة المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والذي انعكس على أرض الواقع في الدستور العراقي الذي يقرب المساواة بين المواطنين والمواطنات في جميع الحقوق والواجبات وفي جميع الميادين والمجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية). وتمكين المرأة سياسياً بواسطة التمثيل البرلماني في الهيئات التشريعية يساهم إلى حد كبير في تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية، وتزداد قيمة هذا التمثيل وانعكاساته على صورة الدولة لاسيما إذا كانت من دول العالم الثالث والدول العربية المسلمة إذ تنهم مجتمعاتها بأنها محافظة ومتزمنة ولا تحظى فيها المرأة بحقوق متساوية مع الرجل، كما أن التمثيل البرلماني والسياسي النسائي يساهم في إحداث تغير تدريجي في نظرة المجتمعات المحافظة لدور المرأة في الحياة العامة، إذ تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية لاسيما البرلمان شرطاً ضرورياً لاكتمال تمتعها بالمواطنة ويتيح لها التواصل مباشرة مع الجمهور والرأي العام والاطلاع على أهمية دورها، وهذا سيخلق حالة من التقبل للمشاركة السياسية للمرأة (نظمي، ٢٠١٣، ص ٥٤).

#### المؤتمر الاول للسكان والتنمية :

الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ وشاركت فيه (١٨٠) دولة وأكثر من (١٢٠٠) منظمة غير حكومية وقد خرج المؤتمر بأكثر من (٢٠٠) توصية في مجالات الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي وكان من بين أهداف برنامج عمل المؤتمر ما يأتي (صندوق الأمم المتحدة، ١٩٩٦، ص ٥٠) :

أ- تحقيق المساواة للمرأة مع الرجل.

ب- توافق الآراء الدولية بشأن السكان والتنمية المستدامة.



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



ج- التبكير بتثبيت عدد سكان العالم ١١١١١، اما عن السمة الخورية للبرنامج فتمثلت في التوصية بتوفير اسباب رعاية الصحة الانجابية الشاملة التي تتضمن تنظيم الاسرة وخدمات الحمل والولادة المأمونة حيثما يبيحه القانون والقضاء على الممارسات الضارة بالمرأة بما في ذلك ختان الاناث والزواج القسري".  
وقد اتفقت الدول المشاركة على توجه جديد تجاه القضايا السكانية وتجنب برنامج العمل فيه ذكر أهداف سكانية محدودة الا انه دعا الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن في النمو السكاني .  
مؤثر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية :

الذي عقد في كوتنهاغن عام ١٩٩٥ والذي ركز على (سبل القضاء على الفقر) وعده من الاولويات العليا في اطار الأهداف والمجالات للمؤتمر داعياً للتنمية البشرية المستدامة كما أكد توسيع العمالة وتخفيض البطالة وتشجيع الاندماج الاجتماعي .

وعد السلام والاستقرار اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعترف بأن تمكين الناس ، خاصة النساء بغرض تدعيم قدراتهم هي هدف رئيس للتنمية وهي ايضا موردها الاساسي حيث تتطلب تمكين الناس مشاركتهم الكاملة . في صياغة وتنفيذ القرارات الخاصة بنشاط المجتمعات والرفاه الإنساني فيها، وقد حظيت قمة التنمية الاجتماعية بكونها عام ١٩٩٥ بمحضور واسع من قادة العالم اذ حضرها (١١٧) رئيس و ترتب لنتائجها دلالة مهمة ومشروعية دولية في مصمار التنمية المستدامة لأنه منذ مؤتمر القمة أصبحت القضايا التي كانت تطرح على طاولة المناقشات كونها مواضيع خاصة بالعمل المحلي مواضيعا للبحث الدولي مما أحدث تغيرا في الطريقة التي ينظر بها العالم الى القضايا الاجتماعية ويتعامل معها (غالي، ١٩٩٥ ، ص ١١٢).

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية :

الذي عقد في اسطنبول عام ١٩٩٦ كان موضوعه الرئيس "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية مسكن لانق للجميع" خرج هذا المؤتمر بتوصيات كان أهمها توفير المأوى الملائم للجميع من خلال التشجيع على حفظ وترميم وصيانة المباني والمساحات المفتوحة والمناظر الطبيعية . وأتخاط المستوطنات البشرية الأكثر أمنا وصحة من خلال توفير كميات كافية من المياه المأمونة وجعلها أكثر ملائمة للعيش فيها وأكثر عدلا من خلال الاعتماد على استراتيجية التمكين ومبادئ المشاركة كونها النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية .

أهداف الألفية للتنمية "MDG" :

في ايلول ٢٠٠٠ تبني ١٤٧ من رؤساء الدول و ١٩١ بلد بمجموعها إعلان الألفية حيث يوضح الإعلان مفاهيم السلام والأمن وقضايا التنمية بما في ذلك مجالات البيئة وحقوق الإنسان والإدارة. وقد اعتبر أن قائمة الأهداف الألفية للتنمية لا تبطل بشكل أو بآخر أي اتفاقية حول أهداف أخرى تم التوصل إليها في اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية خلال عقد التسعينات ، لأن أهداف الألفية تجمع ما بين الاهداف والغايات لقياس التنمية البشرية التي ركزت على ثمانية أهداف رئيسة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، ٢٠٠١ ، ص ١٨) :

- أ- القضاء على الفقر .
- ب- تحقيق التعليم الابتدائي على نطاق واسع .
- ج- تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة .
- د- تخفيض وفيات الأطفال .
- هـ- تحسين صحة الأمهات .
- و- القضاء على فيروس نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز والملاريا وأمراض أخرى .
- ز- ضمان الاستدامة البيئية .
- ح- تكوين شراكات عالمية من اجل التنمية .





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

#### مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة :

انعقد هذا المؤتمر في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ والذي جاء انعقاده في الذكرى العاشرة لقمة الارض عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو في البرازيل والذي صدرت عنه مسودة اعلان " أكد التزامه على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التسليم بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الانساني ودورها الرئيس في النهوض بالتنمية المستدامة ، والتأكيد على المساواة بين الجنسين من خلال ادماجهما في جميع الانشطة التي يشملها جدول اعمال القرن الحادي والعشرين والاهداف الإنمائية لإعلان الألفية فضلاً عن إعطاء الأهمية الأساسية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب وتوليد فرص العمل ومنح اولوية محاربة الظروف السائدة عالميا والتي تمثل تهديدا قويا للتنمية المستدامة مثل الجوع المفقشي ، وسوء التغذية ، والاحتلال والنزاعات المسلحة والفساد والأمراض المستعصية .

معوقات التنمية المستدامة :

لا تعني التنمية المستدامة الزكة التي سنورثها للأجيال المقبلة فحسب بل تعني أيضا أعمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يجب إن تكون دائمة ، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه البلدان النامية ولاسيما الأقطار العربية التي لها محاولات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة والتي أهمها :

١- الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي :

اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب ، لان حياة ورفاهية وكرامة الانسان تمثل ارقى ما تطلعت اليه الامم في كل زمان ومكان وفوق هذا فأن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا ان كلا منهما سبب ونتيجة للأخر فالحرب (الاسكوا ، ٢٠٠٢ ، ص ٨) :

أ- يؤدي الى خسائر بشرية ولا سيما الكوادر التي انفقت عليها الدول وعلى مدى سنوات عديدة اموالا طائلة لأعدادهم وتأهيلهم الى جانب تحملها تكاليف اعداد كوادر بديلة محل محلهم واعالة من أصيبوا اصابات بالغة وأصبحوا غير قادرين على ممارسة اعمالهم ، هذا فضلا عن جانب تكاليف الأعمار وإعادة البنى التحتية والتجهيزات والتي تم إعدادها على مدار عدة زمنية طويلة ودمرتها الحروب .

ب- تفرض حالة الحرب اولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل ابعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا مما يترتب على هذا النمط من تخصيص الموارد تراجع القدرة الاقتصادية النسبية بحيث تحل في المحصلة بمركزات الامن القومي بمفهومه الشامل .

ج- يؤدي العدم الاستقرار والقلق حيال السلام والامن الى انعكاس الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي . فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الاقليمي ، لان هذا الاستثمار لا يؤمن الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب بل يستطيع ايضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنولوجيا تستمد من المستثمرين الذين يجلبون مع استثمارهم التكنولوجيا الحديثة هذا فضلا عن الخبرة والدراية .

د- يحدث السلام والامن أثرا ايجابيا طويل الأجل على السياحة والإيرادات بالعملات الاجنبية اذ تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على الانفاق العام والعمالة ، ومداخيل الخرف التقليدية ، وقدرة الدول على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة .

وتعاني مجتمعاتنا بأكملها عواقب النزاع المسلح والارهاب . فأن النساء يتأثرن بشكل خاص بهذه العواقب بسبب جنسهن ومركزهن في المجتمع فغالبا ما تقوم اطراف النزاع باستخدام الاغتصاب المنظم للنساء كأسلوب حربي وارهابي ، وتحمّل على الره النساء العنف ضدها وتنتهك حقوقها بسبب (الفقر، والتشريد ، وفقدان المنازل والممتلكات ، وفقدان الاقارب او اختفاؤهم ومن انفصال افراد الاسرة وتشتتهم) . هذا فضلا عن ما قد يترتب على النزاعات المسلحة والاحتلال الاجنبي من عواقب اجتماعية واقتصادية وصددمات نفسية قد تلازمهن طيلة حياتهن .



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



٣٢

الأمر الذي يشير الى ان للحرب تأثيرات مختلفة على جميع الأفراد ولكن بنسب متفاوتة حيث يزداد تأثيرها على المرأة بشكل خاص بسبب جنسها الضعيف ومركزها الثانوي في المجتمع مما يستوجب العناية من قبل المسؤولين ومن جانبهم في السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من اثار الحرب.

#### ٢- غياب الديمقراطية :

اذا كانت المشاركة الشعبية اساساً للتنمية المستدامة فالديمقراطية شرط اساسي لعملية المشاركة اذ تواجه قضية المشاركة على مستوييها الجزئي والكللي ولغثاء المجتمع كثافة عقبات عديدة على المجتمع العربي فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الاخر اجتماعي ثقافي ولا تكاد تختلف في ذلك معظم النظم الحاكمة التي تركز الاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثر على مستوى الحكم والتي تؤدي الى تجميد قوى يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعياً وحضارياً لو أعطيت هامشاً من حرية الفكر، اذ تلجأ هذه النظم لإدامة فرص استمرار حكمها وإعاقة وجود أي شكل أو أي مستوى من الديمقراطية باتباع الأساليب الآتية(ناصر، ١٩٩٨، ص ٨٤) :

أ- استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية اذا ما مسست الاسس التي يرتكز عليها النظام او سعي الى تغييرها او اي اتجاه يهدف الى تغييرها .

ب- استخدام اسلوب الترغيب الذي يتكامل مع اسلوب الترهيب ويتلخص في تسخير وسائل الاعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية الاجتماعية المتحركة بالدعاية للاسس التي يقوم عليها والشكل الذي يطرحه فتقوم بمراقبة وتشكيل الرأي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها الى قنوات بدئية فصلاً عن تشويه ومحاربة الافكار والاشكال المغايرة او المناقضة لتوجهات وسياسات هذه الأنظمة.

يطابق الوضع للمرأة في العالم الصورة المماثلة عن المرأة العربية في الحياة العامة حيث ان الاغلبية الساحقة من النساء محرومات من الحصول على القوة السياسية التي لا تناسب وعددهن كنصف المجتمع وذلك بسبب العقبات التي تقف في طريقهن لنيلهن حقوقهن كحق الترشح والانتخاب ودخول البرلمان في ظل الانظمة الطبقية الابوية وبسبب الانظمة العربية الحاكمة التي تتباين تبايناً كبيراً ما بين البلاد العربية فبعضها ما زال قريباً من النظام القبلي وبعضها يمثل شكلاً من اشكال الاشتراكية المتعثرة او يتحول نحو الرأسمالية المتخلفة صناعياً. وتحتاج المرأة العراقية تغييرها من النساء العربيات شوطاً كبيراً حتى تتجاوز وتنصر على المعوقات سواء داخل الاسرة ام في المجتمع والتي تحول دون مشاركتها السياسية ودخولها المعترك السياسي كصناعة قرار ولعل ابرز تلك المعوقات هي المعوقات الثقافية والاجتماعية والمربطة بأسرى اساسيين الاولي تتعلق المرأة ذاتها فهي لا تزال تلمس الوعي الكافي لدورها في الحياة الاجتماعية في المجتمع وما زالت تعاني الامية والثانية تعود الى طبيعة المجتمع العراقي الذي هو مجتمع قبلي في اساسه ذا سلطة ابوية لذا فان دور المرأة فيه هو الدور الثانوي او التابع، الا اننا نجد بعض النساء قد شققن طريقهن في عالم السياسة واستطعن ان يثبتن قدرتهن ويتبوئن مقاعد في البرلمان او يحصلن على عدد من الحقائق الوزارية في عدد من الدول العربية وهذا ان دل على شيء فهو يدل على اصرار المرأة على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة ولا شك ان اتاحة فرص اكثر عدلاً لها وتمكينها من الحصول على حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والمناصب الادارية والاقتصادية يكون له ابلغ الاثر في تنميتها البشرية فالاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها هو اضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية عامة(مشعل، ٢٠٠٥، ٢٠٠٥).

#### ٣- تمهيش دور المرأة :

يعد التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية عائقاً مهماً من عوائق التنمية ، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبضرورة متزايدة بان الوضع المتدنّي للمرأة يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة .

ان القيم الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وانماط





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

التحصيل والتعليم الذي يحصل عليه والتي تخلق نوعاً من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بالشكل الذي يؤدي إلى تحديد الوظائف والأجالات سواء أكانت فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية التي تروج بها المرأة إذ ما تزال التقاليد والأعراف تصنع القيود الكثيرة على إسهام المرأة خارج المنزل وينظر إليها على أنها "حاملة لشرف العائلة" ويعد هذا التوصيف والتمييز لها من أهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الإنساني حيث أنه في عرف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو أعلى قيمة والنتيجة أنه لا بد من حراسته ومراقبته ومن أجل هذا لا يزال يجري على المرأة الكثير من أشكال العزل المكاني والاجتماعي (ابراهيم، ١٩٩٧، ص ١٦٧).

ولا يأتي وعي المرأة العربية بذاتها أو وعي المجتمع بها من فراغ وإنما يتحدد بظروف المجتمع ذاته وبما أن المجتمع العربي هو مجتمع أبوي يعتمد دائماً على الرجل فقد كانت أدوار النساء محدودة قاصرة على الأدوار المنزلية بل أنه كان ينظر إليها ككائن ضعيف جسدياً وعقلياً وإنما لا بد أن تخضع لسيطرة الرجل وأشرافه وحمايته كما ينظر إليها كربة بيت وأن الاختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لا بد أن يكون في أضيق الحدود وعند الضرورة القصوى وقراءتها يجب ألا تتعدى ما تصلح بيتها وشؤون أسرتها كل هذا يرتبط بتاريخ المجتمع العربي وما حققه الرجل في هذه المجتمعات على حساب المرأة أو في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور فهو دائماً صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

إن تجاوز هذه العادات والتقاليد الاجتماعية العميقة الجنود والتي تؤكد أدواراً محددة بشكل صارم لكل جنس، تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل المرأة التي أصبحت تدرك الحقوق التي سلبها إياها المجتمع وتطلع إلى التعبير عن ذاتها بالتجارب غير المقيدة بالتقاليد. فقد لاحظ تقرير أعدته اللجنة العربية للدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي أنه على الرغم من أن النساء يمثلن نصف سكان البلاد العربية فهن مازلن يعاملن كأقلية لا حول لها ولا قوة. ويتحملن وطأة الفقر والبطالة والجهل أكثر مما يتحمله النصف الآخر ويشير التقرير أن وسائل الإعلام تتحمل الجزء الكبير من المسؤولية في تكريس هذه الأوضاع داخل المجتمعات العربية نتيجة تأثير الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسيخها في الأذهان، فهي لا تقتصر على السكوت على الوضع المختل وإبقائه على حاله، بل تزيد في تعميق هذا الاختلال. ففي دراستين نُوقشت في الجامعات المصرية عام ٢٠٠٠ حول (صورة المرأة في الإعلام العربي) الأولى كانت للباحث أحمد حامد بكلية التربية جامعة عين شمس والثانية لعصام فرج في كلية الإعلام بجامعة القاهرة أوضح فيها أن ٩٠٪ من الإعلانات التجارية تستخدم الأنثى وتستغل أنوثتها من أجل الربح المادي وزيادة ترويج السلع الاستهلاكية في حين لاحظت دراسة للدكتورة عواطف عبد الرحمن عام ١٩٩٤ أن هناك إهمالاً وتجاهلاً للموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية ومكانة المرأة ومشاركتها السياسية والعمل النقابي لها في وسائل الإعلام وأصافت مازالت المرأة العربية تعاني أشكال عدم التوافق بين إمكاناتها الحقيقية وحقوق المعترف بها قانونياً واجتماعياً (الحماش، ١٩٧٣، ص ٢١).

#### ٤- الفقر :

يحاول الفقر في مفهومه العام وصف ظاهرة ذات أبعاد متعددة باللغة التعقيد والتشابك، حيث يعبر بالمفهوم البسيط عن التدين في المستوى المعاشي للفرد، أي (حالة الحرمان المادي) الذي يتجلى أهم مظهر له في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمريض والاعاقه والكوارث الطبيعية والازمات، والحرمان المادي ينظر إليه عادة بوصفه عنصراً رئيساً في تعريف الفقر ليس لكونه المكون الوحيد له وإنما لكونه يمثل الحالات النمطية للفقر والتي يمثل بعضها بنقص وسوء التغذية والملبس والسكن والتي تأخذ تعبيرات مادية هذا فضلاً عن ارتباط سوء الحالة الصحية وتدنّي المستوى التعليمي والظروف الحياتية الأخرى عادة بل الحرمان المادي، ولعل ما ينبغي توضيحه ومحاولة إبراز ظاهرة تعريف الفقر، في أنه "يشير إلى عدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية والتي تبقى حياً وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على العمل في تلبية حاجاته الأساسية بصورة مقبولة"، ففي حالة عدم توفر الامكانيات المادية للفرد للحصول على الحاجات الغذائية اللازمة لبقائه حياً وقادراً على القيام





# وقائع مؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



بالأعمال المختلفة وكذلك عدم قدرته على توفير الحاجات الأخرى غير الغذائية التي تحفظ كرامته الإنسانية نتيجة لانخفاض دخله وعدم قدرته على الكسب أو العجز عن العمل فإن هذا الإنسان يعد فقيراً أي لا يمتلك ما يكفي من احتياجات المعيشة اليومية (باقر، ١٩٩٦، ص ١).

ويتخطى مفهوم الفقر بعد الحد الأدنى المادي للعيش ليشمل الامكانيات والقدرات لكل فرد بما فيها تلك المتصلة بالفقر المطلق المادي أو النسبي الاجتماعي والثقافي، وبذلك يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بمعايير السكان والصحة الانجابية ومنها ارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع معدل الاعتلال والوفاة والزواج المبكر وقلة استخدام وسائل منع الحمل وارتفاع معدل الاعالة وكبر حجم الاسرة وانخفاض معدل تعليم الفتيات وكثرة الاسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المجتمعات،

ولذلك يمكن القول أن نجاح أي سياسة لمكافحة الفقر تعتمد أولاً على تحديد من هم الفقراء؟ واين يتركزون جغرافياً؟ وما هي التغيرات التي حدثت في اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي. وان محاور الحد من الفقر في اوساط النساء تندرج في ثلاث محاور رئيسة وهي (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢، ص ٢):

١- محور الضمان الاجتماعي (عن طريق تقديم الدعم السلعي للفقراء).

٢- محور راس المال البشري (بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمي قدرات النساء وتؤهلهن للمشاركة للعمل والكسب).

٣- محور الاقتصادي (بتوفير فرص العمل والانشطة والمشروعات المولدة للدخل للنساء والتي تضمن مشاركة النساء في العمل والانتاج من خلال القروض الميسرة، خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول الى الاسواق، وتوفير الاليات التي تساعد في نجاحها) واعتبرت اهم سياسة للقضاء على الفقر هو تمكين النساء، في الاستراتيجيات القطاعية لعدد من المجالات كالتعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والمجالية وتنمية المجتمعات والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والزراعة، والامن الغذائي، والطاقة والمهجرة، مما يزيد الفرص والخيارات المتاحة من اجل تحقيق التنمية والاستقرار والامن.

المرأة ومنهج الحقوق في التنمية البشرية:

جاء في الإعلان عن الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ من إن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وان الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية إذ هو المهدف والوسيلة وهو المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها. وان أفراد المجتمع مسؤولون فردياً وجماعياً عن عملية التنمية مع مراعاة ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم وواجباتهم تجاه المجتمع إذ ورد في الإعلان (يوسف، د. ت، ص ٥٣-٦٣):

١- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان وجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بمفهوم التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أعمالاً تاماً.

٢- ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الأعمال التامة لحق الشعوب في تقرير المصير، والسيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

الأمر الذي يشير الى أن التنمية البشرية عملية توسيع لخيارات الناس ويتحقق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الأساسية للتنمية البشرية على جميع مستويات التنمية كما يعتقد أحد خبراء حقوق الإنسان التي من دونها ستظل خيارات كثيرة غير متاحة وهي (عمران، ٢٠٠٥، ص ١٩):

١. أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.

٢. أن يكونوا مزودين بالمعرفة.

٣. أن يكونوا بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية

بدأت مسيرة استخدام مصطلح منهج حقوق المرأة في التنمية بدأ حينما اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة عام ١٩٧٩، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (القرار ١٨٠ / ٣٤)، وبدأت سرعان الاتفاقية في ٣ أيلول عام ١٩٨١ وحتى ١٥ نيسان عام ٢٠٠٠، وصادقت على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها ١٦٥ دولة، وهنا يجب أن لا ننسى أن الأمم المتحدة صرحت منذ إنشائها على الالتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وهو المبدأ الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. وفي ٣ أيلول عام ١٩٨١ دخلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ. ومنذ هذا التاريخ عقدت مؤتمرات عدة أهمها المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤ ونيومكسيكو عام ١٩٨٤، وأيضاً المؤتمر العالمي الأول للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ (الكرديستاني، ٢٠٠٨، ص ٩٣)، وأقر مؤتمر بيجين الاتفاقيات التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بآلية التنمية لعام (١٩٩٢) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ ومؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة الدولية للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، وأيضاً مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن المستوطنات البشرية عام ١٩٩٦ ومؤتمر القمة الدولية للغذاء في روما عام ١٩٩٦، فضلاً عن الحملات التي أطلقتها منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ (المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، ٢٠٠٩، ص ٨).

وأكدت جميع هذه المؤتمرات والمنظمات على حقوق الإنسان ومن جوانب عدة، لاسيما تأكيداً المباشر على الاهتمام بالمرأة ومساواتها مع الرجل وإدماج النوع في التنمية، التي كانت الشغل الشاغل في هذه المؤتمرات، وقد تم تحديد الوثيقة النهائية لقاعدة العمل على الأساس الجندري، وتم تحديد العمل في ستة مجالات هي (الكرديستاني، ٢٠٠٨، ص ٤٧):

- ١- أن يكون الجندر هو الاتجاه الغالب في التنمية المستدامة.
  - ٢- مشاركة المرأة في صناعة القرار لاسيما في التنمية.
  - ٣- تعزيز قدرات المرأة.
  - ٤- مشاركة المرأة في المجتمع المدني.
  - ٥- البحث والتحليل العلمي في النوع الاجتماعي.
  - ٦- تمكين المرأة اقتصادياً.
- وفي قرار صدر عام ١٩٩٩ عن لجنة حقوق الإنسان في دراستها الخامسة والخمسين إذ جاء في الفقرة العاملة الثالثة من القرار بان اللجنة تكرر أن:
- ١- جوهر الحق في التنمية هو المبدأ القائل بان الإنسان وهو المقصود الرئيس بالتنمية وبان الحق في الحياة يعني فيما يعنيه توافر الكرامة الإنسانية والضروريات الدنيا للحياة.
  - ٢- انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية.
  - ٣- استجاب السلام والقضاء على الفقر.
- وتعد مؤشرات التنمية المستدامة انعكاساً لواقع حقوق الإنسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات فهي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي (عبد الحسين، د. ت، ص ٨٧):
- ١- طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
  - ٢- التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية هي:
    - أ- نسبة البالغين الذين يقرأون ويكتبون
    - ب- معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.
    - ٣- مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي.



## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



و يتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية البشرية بموجب صيغ معينة، إذ يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية أياً. الأمر الذي يشير إلى أن تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل، وهذا الأخير مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنمية أعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الإنسان النشطة فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية سراعين الاحترام التام لحقوقهم وحريةهم، ومن حق الدولة وضع سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

#### الاستنتاجات:

- ١- لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الاهتمام بزيادة النمو الاقتصادي أو الدخل الفردي، وإنما أصبحت التنمية أكثر شمولية من خلال الاهتمام والاعتماد على رأس المال البشري، أي أصبح الإنسان هدف التنمية ووسيلتها.
- ٢- مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم قديم ظهر الاهتمام به خلال السبعينات عندما بدأت مشكلات التلوث البيئي تتفاقم ولا سيما في الدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.
- ٣- ظهر مفهوم التنمية المستدامة إلى حيز الوجود في بداية الثمانينيات عندما خطت الحركة البيئية خطوة مهمة بتقديم تقريرها النهائي تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) إلى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧.
- ٤- يكون النظام مستداماً في حال حقق العدالة في التوزيع وإبصال الخدمات في التعليم والصحة وباقي الخدمات الأخرى إلى محتاجيها مع تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، واقتصادياً يكون النظام مستداماً في حال حقق إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر أي تحقيق التوازن ما بين الناتج العام والدين، وبهذا يكون النظام مستداماً في حال حافظ على قاعدة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة.
- ٥- ويبقى المؤتمر الأهم والأبرز هو المؤتمر الرابع المعني بالمرأة في بكين لعام ١٩٩٥، الذي دعا جميع حكومات المجتمع الدولي والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية للنهوض بالمرأة وأكد على أنها في جميع بلدان العالم تتعرض لعدم المساواة في أمور كثيرة.
- ٦- يتطلب تمكين المرأة لأداء أدوار تنموية إزالة سياسة التمييز والتمييز، والاعتراف والإيمان من قبل الرجل أولاً بدورها في المجتمع بدلاً من إهمالها، إذ إن الرجل هو العنصر الأساسي الذي يمكن المرأة من القيام بأدوارها الوظيفية وهو الذي يدعمها لتصبح قادرة على القيام بوظائفها ومشاركاتها المجتمعية.
- ٧- تعد حرية المرأة وخيارات التنمية البشرية المستدامة من القضايا الاجتماعية التي تشمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولكن مع ذلك فإن وجود حرية للمرأة تكون بدرجة أكبر في الدول المتقدمة.
- ٨- تواجه المرأة الفقيرة مشكلة الأمية وعدم تمكينها وتدنّي مستواها التعليمي والثقافي بشكل كبير، وذلك بسبب الفقر وثقافة المجتمع من جهة وعدم الاستقرار الأمني من جهة أخرى.
- ٩- عدم إعطاء الحرية التامة للمرأة أو التمييز ضد المرأة (الثقافة الذكورية) موجودة منذ أن وجدت الخليقة، ولا يمكن أن نقصي على هذه الحالة لتحقيق تنمية المرأة بمجرد إصدار تشريعات وقوانين.

#### التوصيات:

- ١- يوصي الباحث بالتركيز على حملات التوعية بقضايا الجنود وأهمية تبادل الأدوار داخل الأسرة (على أن تكون البرامج موجهة للرجال والنساء معاً) وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة وتكريس قاعدة مفادها أن تربية الأولاد والاهتمام بالعائلة والمنزل ليس من واجبات المرأة فقط وإنما هي شأن اسري تقوم به المرأة والرجل معاً.
- ٢- من الضروري حث الوزارات المعنية بدراسة إمكانية تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة، وبما ينسجم وسياسات الدولة واستراتيجياتها.
- ٣- ضرورة العمل على إزالة الصورة النمطية للمرأة ورفع وعي المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها في عملية التنمية





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



الشاملة من خلال التدريب والتوعية على تبادل الأدوار داخل الأسرة وخارجها .

٤- يوصي الباحث بضرورة تعزيز البيئة المساندة للمرأة للقيام بأنشطة تواصلية ، والتأكيد بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية غير قابلة للتجزئة، وواجب على الدولة والمجتمع الالتزام بها واحترامها، وأن المرأة ركن أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وحث البرلمان والمجتمع المدني المرجعيات الثقافية كافة من أجل تأمين بيئة تمكينية للمرأة تقلل مساحة تهميشها واستبعادها.

٥- من الضروري السعي لتوعية المرأة بحقوقها القانونية وإخراجها من إطار الجهل بالقوانين التي تسلب حقوقها التي منحتها إياها الأديان والقوانين .

٦- من الضروري الحد من التمييز بين الجنسين في الممارسات الدينية، وإعادة توجيه برامج التدريب بما يؤدي إلى بناء قدراتها وتعزيز تكافؤ الفرص إمامها مراعاة للنوع الاجتماعي .

٧- ضرورة الاهتمام بدراسة ظروف المرأة في قطاع العمل غير الرسمي والعمل على تحديد أعدادهن وزيادةهما وتموّلن بالرعاية والخدمات التي تقدمها الدولة من خلال توفير القروض اللازمة لبدء مشروعات صغيرة.

٨- يوصي الباحث بضرورة الانفتاح والتواصل مع المنظمات المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لبناء شراكة حقيقية تحدف إلى النهوض بواقع المرأة وتغيير صورتها النمطية المترسخة في المجتمع والاهتمام بالدور الإعلامي في قضايا تصميم النوع الاجتماعي.

٩- من الضروري قيام وزارة حقوق الإنسان بالنظر في أوضاع المرأة والتركيز على رفع مستوياتها ومكانتها المجتمعية .  
١٠- يوصي الباحث بضرورة تكثيف وزارة الثقافة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية حملات التوعية والتثقيف الأسري والاجتماعي وضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي بتقسيم العمل والأدوار بين المرأة والرجل لتعديل مواقف واتجاهات أفراد المجتمع ضد المرأة .

#### المصادر :

- ١- بدوي، احمد زكي، (١٩٩٦)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان .
- ٢- علوان، د. محمد حسين، (٢٠٢٢)، المنهجية العلمية في البحوث الإعلامية، عمان: دار أحمد للنشر والتوزيع .
- ٣- الحسن، د. إسماعيل محمد، (٢٠٠٠)، المدخل الى علم الاجتماع، بيروت: دار الطليعة .
- ٤- المصدر السابق نفسه .
- ٥- علوان، د. محمد حسين، المصدر السابق، ص ٩٥ .
- ٦- التوري، قيس، الحسني، عبد المنعم، (١٩٨٥)، النظريات الاجتماعية، الموصل: مطبعة جامعة الموصل .
- ٧- اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، (١٩٨٩)، مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الآداب، الكويت، أكتوبر .
- ٨- السعيد، عبد المنعم أحمد شكري، (١٩٩٩)، "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر .
- ٩- التوري، قيس، (١٩٩٠)، اتفاق التغير الاجتماعي (النظرية التنموية)، بغداد: مطبعة التعليم العالي .
- ١٠- أمين، جلال، (٢٠٠١)، نظريات التنمية علم ام مذهب، هجوم اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ١١- عبد الرحمن، إسماعيل، (١٩٨٢)، علم الاقتصاد المبادئ ومأزق التنمية في بلدان العالم الثالث، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد السابع، السنة السادسة .
- ١٢- أنجفي، سالم توفيق، القريشي، محمد صالح، (١٩٨٨)، مقدمة في اقتصاد التنمية، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر .
- ١٣- النجار، يحيى غني، شلاش، امال عبد الأمير، (١٩٩١)، التنمية الاقتصادية (نظريات، مبادئ السياسات)، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر .
- ١٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (١٩٩٠)، حاجات الانسان الأساسية، في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، حر:

# وقائع مؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية



- عبد السلام رضوان، الكويت .
- ١٥- ميلود، موسى، (٢٠٢٠)، التنمية المستدامة، مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية (العدد ١٢٢) .
- ١٦- الشاذلي، زيار، وعيسى، (٢٠٢٠)، آليات التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة (المجلد ٣) .
- ١٧- الجباري، كمال محمد صديق امين، (٢٠١٦)، "الأمن البيئي في العراق إشكالية الإنصاف والاستدامة"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع .
- ١٨- كافي، مصطفى يوسف، (٢٠١٧)، التنمية المستدامة، عمان: أكاديميون للنشر والتوزيع .
- ١٩- الجلي، اياد بشير عبد القادر، (٢٠٠٣)، "التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل .
- ٢٠- سليم، عريم، (١٩٩٤)، "اوضاع المرأة العربية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد العاشر .
- ٢١- علي، سمير ابراهيم، (١٩٨٣)، "انماج المرأة في خطط التنمية - مشاكل وامكانيات"، المرأة والتنمية في الثمانينات، مجلد واحد، الكويت: مكتبة المطالعة .
- ٢٢- البرنامج الاثاثي للأمم المتحدة: (١٩٩٥)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، القاهرة: دار العلم العربي للطباعة .
- ٢٣- خيري، محي الدين، (١٩٩٣)، مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطورها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الثالث .
- ٢٤- التنمية و النوع الاجتماعي، (٢٠٠١)، الوحدة الثالثة، صندوق الأمم المتحدة الإثاثي، ط٤، المكتب الإقليمي للدول العربية .
- ٢٥- غنيم، أممت، (١٩٨٣)، المرأة في الغرب الأوروبي في العصور الوسطى، الإسكندرية: دار المعارف .
- ٢٦- السروجي، د. طلعت مصطفى، (٢٠١٢)، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .
- ٢٧- المصدر السابق نفسه .
- ٢٨- يحيى، ياسمين، (٢٠٠٩)، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٠٣ .
- ٢٩- مصطفى، د. عدنان ياسين، (٢٠١٦)، التنمية البشرية المستدامة، محاضرات التمهيش وفرص التمكين، عمان: دار العهد للنشر والتوزيع .
- ٣٠- الشيخلي، صباح إبراهيم، (٢٠٠٦)، المرأة العراقية وسكانتها عبر التاريخ، تقرير مجلة الفردوس، بغداد: دار الكتب والوثائق العراقية، العدد الخامس، آذار .
- ٣١- داود، صبيحة الشيخ، (١٩٨٥)، أول الطريق إلى النهضة النسوية ففي العراق، بغداد: مطابع الرابطة .
- ٣٢- مصطفى، د. عدنان ياسين، المصدر السابق .
- ٣٣- نظمي، فارس كمال، (٢٠١٣)، الاسلمة السياسية في العراق- رؤية نفسية، ط٢، بغداد: دار المدى .
- ٣٤- صندوق الأمم المتحدة: (١٩٩٦)، التقرير السنوي لعام ١٩٩٦، نيويورك .
- ٣٥- غالي، بطرس، (١٩٩٥)، "في مواجهة التحديات الجديدة"، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، نيويورك .
- ٣٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، (٢٠٠١)، دور المنظمات الغير حكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك .
- ٣٧- الاسكوا، (٢٠٠٣)، آثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك .
- ٣٨- ناصر، خالد، (١٩٩٨)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوطن العربي .
- ٣٩- مشعل، عبد الواحد، (٢٠٠٥)، المشاركة السياسية للمرأة العراقية، بحث غير منشور، المؤتمر الوطني الأول لبرنامج المجتمع المدني العراقي، اربيل، ٢٠٠٥ .
- ٤٠- ابراهيم، عفاف عبد العليم، (١٩٩٧)، المرأة العربية ودورها في الإنتاج، جامعة قطر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢٠) .
- ٤١- الجماش، سلوى، (١٩٧٣)، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، بيروت: دار الطليعة .
- ٤٢- باقر، محمد حسين، (١٩٩٦)، "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا"، نيويورك .





## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

### نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

٤٣- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: (٢٠٠٢)، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب / أغسطس - ٤ أيلول / سبتمبر، (مشاورات الأمم المتحدة)، الفصل الأول، القرار ٢.

٤٤- يوسف، ياسل، (د. ت)، حقوق الإنسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.

٤٥- عمران، د. فارس محمد، (٢٠٠٥)، المرأة بين اهتمامات الأمم المتحدة ورعاية مصر، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

٤٦- الكردستاني، د. مثنى أمين، (٢٠٠٨)، الجنندر المنشأ- المداول- الأثر، ط٢، عمان: جمعية العقاب الحرة.

٤٧- المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، (٢٠٠٩)، مجلة منظمة العمل الدولية، العدد ٦٥، أكتوبر، بيروت.

٤٨- الكردستاني، د. مثنى أمين، المصدر السابق.

٤٩- عيد الحسين، د. صلاح، (د. ت)، الإطار المفاهيمي المستخدم في قياس التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.



وقائع مؤتمر السنوي الخامس  
نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١



**Website address**

**White Dome Magazine**

**Republic of Iraq**

**Baghdad / Bab Al-Muadham**

**Opposite the Ministry of Health**

**Department of Research and Studies**

**Communications**

**managing editor**

**07739183761**

**P.O. Box: 33001**

**International standard number**

**ISSN3005\_5830**

**Deposit number**

**In the House of Books and Documents (1127)**

**For the year 2023**

**e-mail**

**Email**

**off reserch@sed.gov.iq**

**hus65in@gmail.com**



وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية







## وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو استراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والاجتماعية  
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

*General supervision the professor*

*Alaa Abdul Hussein Al-Qassam*

*Director General of the*

*Research and Studies Department editor*

*a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim*

*managing editor*

*Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani*

*Editorial staff*

*Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi*

*Mr. Dr. Ali Abdul Kanno*

*Mother. Dr . Muslim Hussein Attia*

*Mother. Dr . Amer Dahi Salman*

*a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr*

*a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair*

*a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan*

*M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi*

*M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh*

*M. Dr . Tariq Odeh Mary*

*Editorial staff from outside Iraq*

*a . Dr . Maha, good for you Nasser*

*Lebanese University / Lebanon*

*a . Dr . Muhammad Khaqani*

*Isfahan University / Iran*

*a . Dr . Khawla Khamri*

*Mohamed Al Sharif University / Algeria*

*a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia*

*Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria*

*Proofreading*

*a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas*

*Translation*

*Ali Kazem Chehayeb*